المملكة المغربية

رئيس الحكومة

UTRF
وحدة معالجة المعلومات المالية

وحدة معالجة المعلومات المالية

التقرير السنوي 2018

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«ولا يمكن بلوغ هذا الهدف النبيل إلا إذا تم التصدي جماعيا وبكل حزم وقوة لكل التهديدات العابرة للحدود التي تتربص بأمن القارة، أينما كان مصدرها. فالإرهاب وعمليات القرصنة البحرية والجريمة المنظمة وشبكات الاتجار في البشر وتهريب المخدرات والأسلحة، كلها تحديات تقتضي أجوبة مشتركة وشاملة وتضامنية.»

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي وجهه إلى الدورة الرابعة للقمة الافريقية الأوروبية المنعقدة في بروكسيل يومي 2 و 3 أبريل 2014

«كما أن مؤسسات وآليات الضبط والمراقبة المالية، مطالبة بتتبع مختلف العمليات...»

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة في 11 أكتوبر 2019

الفهرس

كلمة الرئيس 5

باب تمهيدي 7

1 - النظام القانوني للوحدة، مهامها و تركيبتها 8
2 - التصور والأهداف الاستراتيجية 11
3 - المخطط الاستراتيجي للوحدة لسنة 2018 11

الباب الأول: التنسيق الوطني 13

1 - مشروع تعديل القانون رقم 05 - 43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال 15
2 -التقييم الوطني للمخاطر 16
3 -التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية 17

الباب الثاني: أنشطة الوحدة 23

1 - الأنشطة الوطنية للوحدة 24
2 - الأنشطة الدولية للوحدة 29
3 -الأنشطة التشغيلية للوحدة 35

الخاتمة 45

الأحداث الهامة لسنة 2018 47

المرفق 51

كلمة الرئيس

عرف نشاط وحدة معالجة المعلومات المالية خلال سنة 2018 وثيرة نمو مطردة تمثلت في تعزيز التنسيق الوطني والتعاون بين مختلف القطاعات الوزارية وسلطات الإشراف والمراقبة والمهن القانونية المنظمة المعنية بالوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب و محاربتهما، من أجل رفع التحديات التي تواجه بلادنا وتقوية علاقات التعاون مع الشركاء الوطنيين والأجانب.

وفي هذا السياق، فقد كان من الضروري التعجيل بإتمام مشروع التقييم الوطني للمخاطر الذي أعطيت الانطلاقة لأشغاله خلال الورشة الأولى المنظمة بالرباط في الفترة ما بين 3 و5 ماي 2016، بمساعدة تقنية من البنك الدولي، حيث كان من اللازم إنهاء هذا المشروع قبل انطلاق الجولة الثانية من التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ابتداء من الشطر الثاني من سنة 2017.

وتعتبر هذه التجربة الأولى من نوعها ببلادنا، حيث كان يتطلب نجاحها انخراطا قويا لجميع الشركاء في القطاعين العام والخاص ومجهودا كبيرا في التنسيق بين جميع المتدخلين لجمع المعلومات والمعطيات والإحصائيات، وإلماما جيدا بالوسائل التقنية، بالإضافة إلى اعتماد مقاربة بيداغوجية فعالة.

وقد كان من الضروري كذلك، استيعاب منهجية البنك الدولي من طرف جميع المتدخلين المعنيين، حيث أن استعمالها كان رهينا بملاءمتها مع الواقع الوطني والمنظومة القانونية الداخلية.

وإذ يعد تحديد المخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب عنصرا مركزيا في إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية تروم الحد من هذه المخاطر، فإنه يمكن كذلك من تطبيق المنهج القائم على المخاطر بهدف استغلال الموارد على الشكل الأمثل، مع الأخذ بعين الاعتبار درجات التهديدات التي ينبغي مواجهتها ونقاط الضعف التي تم حصرها.

ومن جهة أخرى، فقد كان لزاما تعزيز هذه التعبئة وهذا الانخراط القوي من أجل إنجاح الجولة الثانية من التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من طرف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي انطلقت منذ نهاية سنة 2017.

لقد كانت سنة 2018 سنة تقييم المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بامتياز، بالنظر إلى تعدد محطات هذا التقييم وتنوعها خلال هذه السنة، فقد ابتدأ هذا المسلسل في نهاية سنة 2017 من خلال ملء استبيان التقييم، وتلته الزيارة الميدانية في مارس 2018، ثم اللقاء المباشر مع فريق التقييم في شهر شتنبر 2018 بالمنامة، فالاجتماع العام في نونبر 2018 ببيروت.

والجدير بالذكر أن التقييم الوطني للمخاطر والاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة به موضوع النتيجة المباشرة الأولى وتوصيتي مجموعة العمل المالي الأولى والثانية يمثلان حجر الأساس، بل الركيزة التي تقوم عليها منظومة مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتأكيد، العنصر الحاسم في تقييم فعالية المنظومة الوطنية.

وهكذا، فإن الأمر يتعلق بالتقييم المنتظم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد الوطني واقتراح التدابير اللازمة لمطابقة منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمعايير الدولية على ضوء المخاطر التي تم تحديدها والدرجة الممنوحة لكل واحد من هذه المخاطر.

ولكي تتمكن الوحدة من الاضطلاع بدورها الاستراتيجي والمحوري داخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطوير أساليب عملها بشكل عام، فقد ارتكزت استراتيجية تدخلها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على تطوير مؤهلاتها البشرية واللوجستية والتنظيمية.

وقد بات من الضروري الحفاظ على هذه الوثيرة اعتبارا للتحديات المستقبلية وذلك بالنظر إلى أن بلادنا مدعوة لتطوير منظومتها بشكل مستمر، سواء من حيث الالتزام الفني أو من حيث الفعالية، وذلك من خلال التحكم الجيد في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونجاعة الاستراتيجيات القطاعية والوطنية لمكافحة الجريمة المالية.

وفي ختام هذه الكلمة التمهيدية، أود أن أتوجه بالشكر والامتنان لمختلف القطاعات والمؤسسات الأعضاء في الوحدة، على انخراطها التام في إنجاح عملية التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذا في إنجاز التقرير الأول للمملكة المغربية المتعلق بالتقييم الوطني لمخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب.

كما أدعوها لمواصلة الجهود والتعبئة الفعالة حتى تتبوأ بلادنا المكانة اللائقة بها على الصعيد الدولي في مجال محاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بصفة عامة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

جوهر النفيسي
الرئيس

بـاب تمهيدي

1 - النظام القانوني للوحدة، مهامها وتركيبتها

طبقا للمادة 15، الفقرة 2، من القانون رقم 05 - 43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تعديله وتتميمه، قامت وحدة معالجة المعلومات المالية (الوحدة) بإعداد هذا التقرير عن نشاطها برسم سنة 2018 وعرضه على رئيس الحكومة.

ويستعرض هذا التقرير، الذي تقوم الوحدة بنشره على موقعها الإلكتروني، مجمل أنشطتها وخاصة الإحصائيات المتعلقة بالملفات التي تمت معالجتها و/أو التي أحيلت على السلطات القضائية، وكذا الحالات العملية المتعلقة بعمليات غسل الأموال.
وتعتبر الوحدة، الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي هيأة ذات طابع إداري محدثة لدى رئيس الحكومة.

وقد تم إحداث هذه الوحدة بموجب المادة 14 من القانون رقم 05 - 43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال والنص التنظيمي المتخذ تطبيقا له، أي المرسوم رقم 2-08-572 الصادر في 24 دجنبر 2008.
وتم تنصيب رئيس الوحدة وأعضائها من قبل الوزير الأول بتاريخ 10 أبريل 2009. كما تم تعيين رئيس جديد لها بتاريخ 14 دجنبر 2017.

واعتبارا لموقعها المحوري داخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن الوحدة تمارس مهامها العامة والتوجيهية وأنشطتها التشغيلية، وكذا المتعلقة بالإشراف والمراقبة.

وتتمثل المهام العامة والتوجيهية للوحدة فيما يلي:

- اقتراح أي إصلاح تشريعي أو تنظيمي أو إداري ضروري في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الحكومة؛
- إبداء رأيها للحكومة حول مضمون التدابير المتعلقة بتطبيق قواعد الوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- تحديد الشروط الخاصة بالعمليات التي تدخل في مجال تطبيق أحكام القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- التعاون والمشاركة مع المصالح والهيئات الأخرى المعنية، في دراسة التدابير التي يمكن اتخاذها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- التمثيل المشترك للمصالح والهيئات الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أما بالنسبة للمهام التشغيلية للوحدة، فهي كالتالي:

- جمع ومعالجة وطلب المعلومات المرتبطة بأفعال يشتبه في أن لها علاقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، واتخاذ القرارات بشأن مآل القضايا المعروضة عليها؛
- ممارسة حق طلب المعلومات من الأشخاص الخاضعين والإدارات وأشخاص القانون العام والقانون الخاص الآخرين؛
- تبادل المعلومات المالية المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب مع وحدات المعلومات المالية الأجنبية؛
- إحالة الحالات التي من شأنها أن تشكل جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب على النيابة العامة؛
- تكوين قاعدة للمعطيات المتعلقة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أن الوحدة مدعوة لممارسة دورها كسلطة إشراف ومراقبة بالنسبة للأشخاص الخاضعين الذين لا يتوفرون على سلطة معينة بموجب قانون.

في هذا السياق، تسهر الوحدة على احترام الأشخاص الخاضعين لإشرافها ومراقبتها، لمقتضيات القانون رقم 05 - 43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تعديله وتتميمه، وتحدد الإجراءات المرتبطة بذلك.

يسير الوحدة رئيسها الذي يرأس المجلس المتكون من أعضاء الوحدة.

وبالإضافة إلى **الرئيس**، تتكون الوحدة من:

- **مجلس الأعضاء**، وهو جهاز جماعي يضم عضوية ممثلي القطاعات الوزارية المعنية: الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالعدل والوزارة المكلفة بالداخلية بالإضافة إلى ممثلي بنك المغرب والمديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والهيئة المغربية لسوق الرساميل ومكتب الصرف؛

- **الكاتب العام**، ويسير تحت سلطة الرئيس، المصالح الإدارية والتقنية.

ويعقد المجلس الجماعي للوحدة اجتماعين عاميين عاديين في السنة باستدعاء من رئيس الوحدة، ويمكن أن يجتمع المجلس بصفة استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وهكذا، فقد عقد المجلس اجتماعه الأول يوم 21 فبراير 2018، حيث خصص هذا الاجتماع أساسا للتحضير للزيارة الميدانية لفريق التقييم في إطار الجولة الثانية للتقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وخلال هذا الاجتماع، تم اتخاذ القرارات الأساسية التالية:

- الدعوة إلى تعبئة جميع الإدارات والمؤسسات المعنية من أجل إنجاح الجولة الثانية لتقييم المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

- تقديم مشروع تقرير التقييم الوطني للمخاطر للأعضاء، بعد وضع اللمسات الأخيرة عليه من أجل اعتماده، قبل عرضه على رئيس الحكومة للمصادقة عليه. ومن شأن هذا التقرير أن يشكل أرضية لإعداد استراتيجية وطنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

- العمل على احترام فترات زمنية معقولة بالنسبة للاجتماعات التي تعقد مع بنك المغرب حتى يتوفر هذا الأخير على الوقت الكافي للتنسيق مع البنوك التي سيتم اختيارها للتحاور مع المقيمين؛

- تعيين الإدارات والمؤسسات المعنية لمسؤولين من مستوى رفيع للتحاور مع المقيمين مع دعوتهم لتقديم عروض مختصرة حول مجال اختصاصهم ذي الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتكون هذه العروض معززة بحالات عملية، وعند الاقتضاء، تقديم الأجوبة والإيضاحات حول المخاطر التي تم تحديدها من طرف المقيمين؛

• إحالة نتائج الاجتماعات التي تعقدها الإدارات والمؤسسات المعنية، عبر قنوات غير رسمية من طرف الوحدة، علما أن هذه الأخيرة ستتولى عملية التنسيق في هذا المجال؛

• احترام المؤسسات المعنية للتاريخ الأقصى المحدد أي 20 مارس 2018، من أجل اعتماد النصوص التنظيمية والإرشادات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما عقد المجلس اجتماعه العام الثاني يوم 4 يوليوز 2018، والذي اتخذت على إثره القرارات التالية:

• إنشاء لجنة وطنية تتكون من أشخاص يتوفرون على المؤهلات المطلوبة في مجال اختصاصهم من أجل الدفاع عن الملف المغربي خلال اللقاء المباشر مع فريق التقييم؛

• تحسيس الإدارات والمؤسسات المعنية بأهمية اللقاء المباشر من أجل إنجاح هذا الاستحقاق وبالتالي الرفع من درجات الالتزام الفني والفعالية؛

• بمجرد التوصل بمسودة تقرير التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحديد توصيات مجموعة العمل المالي والنتائج المباشرة الواردة في منهجيتها التي يمكن العمل على الرفع من درجتها، وبناء على ذلك، تعيين أعضاء اللجنة الذين يشاركون في اللقاء السالف الذكر؛

• عقد اجتماعات تحضيرية، بمبادرة من الوحدة، خلال شهري يوليوز وشتنبر وذلك استعدادا للقاء المباشر؛

• عرض الصيغة الجديدة لتقرير التقييم الوطني للمخاطر على أنظار أعضاء اللجنة الوطنية المشكلة لهذا الغرض، لاستطلاع الرأي واستكمال البيانات اللازمة. وستتم إحالة الصيغة المعتمدة من طرف اللجنة على أعضاء الوحدة وعلى الإدارات الأخرى المعنية للحصول على تعليقاتهم وملاحظاتهم، وسيكون هذا التقرير محور النقاش خلال الورشة الثانية التي سيتم تنظيمها بتعاون مع البنك الدولي، قبل عرضها على الحكومة، لاعتمادها بصفة نهائية؛

• عرض مشروع تعديل القانون رقم 05 - 43 على الأعضاء لطلب ملاحظاتهم من أجل وضعه في صيغته النهائية، قبل تقديمه للأمانة العامة للحكومة؛

• تعديل النصوص التنظيمية من طرف الإدارات والمؤسسات المعنية على ضوء المقتضيات الجديدة للقانون رقم 05 - 43 وملاحظات فريق التقييم؛

• تشكيل لجنة مكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل على إثر انتهاء عملية التقييم، والتي ستتضمن مجموعة من الإجراءات والمشاريع التي سيتم اعتمادها بعد الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المزمع عقده في نونبر 2018؛

• مراجعة الشكل الحالي للتصريح بالاشتباه من أجل تحسينه، مع دراسة إمكانية إعداد دليل منهجي خاص بهذه التصاريح يحدد البيانات التكميلية التي ينبغي طلبها من الأشخاص الخاضعين؛

• إعداد جدول زمني لاجتماعات ثنائية منتظمة بين مصالح الوحدة والمصالح المختصة لسلطات الإشراف والمراقبة، للقيام بتقييم موضوعي بصفة دورية.

2 - التصور والأهداف الاستراتيجية

لقد جعلت السلطات العمومية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من بين اهتماماتها الرئيسة خلال العشر سنوات الأخيرة لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها بلادنا.

وفي هذا الإطار، فقد بذلت جهود كبيرة من أجل تنزيل المعايير الدولية المعنية وعلى الخصوص تلك الصادرة عن مجموعة العمل المالي، وتفعيل التدابير التشريعية والتنظيمية والتشغيلية، وذلك بهدف تعزيز مناعة النظام المالي الوطني وحمايته من أي استعمال تعسفي أو غير مشروع.

ولهذه الغاية، اعتمدت السلطات العمومية مقاربة تشاركية تهم جميع المؤسسات والفاعلين المعنيين، كما أوكل للوحدة دور التنسيق الوطني، بالإضافة إلى اختصاصاتها المؤسساتية.

ومن أجل تطوير وتعزيز سير منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب برمتها، استندت الوحدة، طبقا للمهام المنوطة بها وبتعاون مع الفاعلين الآخرين الوطنيين والدوليين، إلى المحاور الاستراتيجية التالية، فيما يخص خطة عملها في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3 - المخطط الاستراتيجي للوحدة لسنة 2018

المحور الاستراتيجي رقم 1: تعزيز وتطوير الإطار القانوني لمطابقته مع أفضل المعايير الدولية في هذا المجال وتوفير شروط النجاح للزيارة الميدانية للخبراء المقيمين، المزمع القيام بها في مارس 2018

- التحسيس بضرورة المطابقة مع المعايير الدولية؛
- دعوة الإدارات المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة، وعند الاقتضاء، تقديم الدعم لها، من أجل تحيين النصوص التنظيمية الجاري بها العمل في هذا المجال؛
- إعطاء الأولوية لتطبيق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛
- تعزيز التنسيق الوطني من أجل إتمام الإصلاح التشريعي؛
- إنهاء تقرير التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المحور الاستراتيجي رقم 2: تطوير الأنشطة التشغيلية للوحدة

- تعزيز تبادل المعلومات مع سلطات إنفاذ القانون وتكثيف التنسيق بينها؛
- تكثيف اللقاءات الثنائية مع الأشخاص الخاضعين؛
- تقوية التعاون مع سلطات الإشراف والمراقبة على القطاع المالي؛
- تعزيز النشاط الاستراتيجي والتشغيلي لشعبة التوثيق والتحليل بالوحدة؛
- تكثيف عمليات التحسيس والتكوين.

المحور الاستراتيجي رقم 3: تفعيل مهمة الإشراف والمراقبة المنوطة بالوحدة

- تحديد المعيقات والوسائل اللازمة من أجل الممارسة الفعلية للمراقبة والإشراف على بعض الأعمال والمهن غير المالية المحددة ؛
- إعداد خطة عمل من أجل ممارسة هذه المهمة مع الأخذ بعين الاعتبار الوسائل التي تتوفر عليها الوحدة؛
- تكثيف الاجتماعات الثنائية مع ممثلي المنظمات المهنية المعنية؛
- المساهمة في أنشطة التكوين لفائدة بعض المهن المعنية.

المحور الاستراتيجي رقم 4: تقوية أنشطة التكوين والتحسيس لفائدة الأشخاص الخاضعين ولبعض الهيئات

- المشاركة بشكل فعال في أنشطة التكوين لفائدة الأشخاص الخاضعين؛
- تعزيز اللقاءات الثنائية والتنسيقية مع سلطات الإشراف والمراقبة.

المحور الاستراتيجي رقم 5: تعزيز الجوانب التنظيمية والمعلوماتية واللوجستية

- تعزيز الموارد البشرية للوحدة؛
- تحديد المهام ذات الأولوية التي ينبغي أن تضطلع بها كل شعبة؛
- تحديث الإطار التنظيمي واللوجستي؛
- إعطاء الأولوية لبعض الوظائف التي ما تزال شاغرة داخل الوحدة؛
- تحيين الهيكل التنظيمي للوحدة.

الباب الأول

التنسيق الوطني

التنسيق الوطني

وفقا للمادة 15 من القانون رقم 05 - 43 والنصوص التنظيمية الصادرة بتنفيذه، تتولى وحدة معالجة المعلومات المالية مهمة التنسيق على المستوى الوطني في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتمارس الوحدة هذه المهمة بالدرجة الأولى بفضل تركيبتها التي تضم ممثلين عن الإدارات والهيئات الحكومية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي الوزارة المكلفة بالداخلية والوزارة المكلفة بالعدل والوزارة المكلفة بالمالية وبنك المغرب والمديرية العامة للأمن الوطني و القيادة العليا للدرك الملكي و إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة و الهيئة المغربية لسوق الرساميل ومكتب الصرف.

وتطبيقا لأحكام المرسوم رقم 572 - 08 -2 المتعلق بإحداث وحدة معالجة المعلومات المالية ونظامها الداخلي، تعقد الوحدة بدعوة من رئيسها، اجتماعات لمجلس أعضائها كلما دعت الضرورة إلى ذلك ومرتين كل سنة على الأقل. وتشكل هذه الاجتماعات مجالا للتنسيق يتيح فرصة مناقشة السبل الكفيلة بتطوير أنشطة الوحدة واتخاذ القرارات المناسبة بشأن التدابير المطلوبة لتحسين أداء المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

فضلا عن ذلك، تشكل الوحدة فضاء للقاء بين مسؤولي وممثلي مختلف القطاعات الوزارية والهيئات الوطنية المعنية وسلطات إنفاذ القانون وسلطات الإشراف والمراقبة والجمعيات المهنية للأشخاص الخاضعين، بهدف التعاون والتنسيق حول سبل العمل على المستوى الوطني لإعداد وتنفيذ سياسات وأنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويشمل هذا التنسيق فهم مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد السياسات المتعلقة بالجوانب التشغيلية، بالإضافة إلى الأنشطة التكوينية والتحسيسية .

وبالنظر للأهمية التي يكتسيها التنسيق الوطني، فهو يشكل إحدى الأولويات الاستراتيجية الجديدة للوحدة التي تعتبره رهانا يضمن انخراط جميع المتدخلين في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يشكل التنسيق الوطني إطارا لتعزيز التعاون الوطني في هذا الميدان وآلية للمساهمة الفعالة لمختلف القطاعات المعنية في تحقيق الأهداف الوطنية في هذا المجال.

وقد تجلى هذا التوجه الجديد للوحدة بشكل ملموس من خلال المشاريع التي تم إنجازها سنة 2018، لا سيما مشروع التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعملية التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية، وأشغال إعداد مشروع تعديل القانون رقم 05 - 43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.

فقد كانت الوحدة المنسق الرئيسي خلال جميع مراحل تنفيذ هذه المشاريع، فضلا عن كونها جهة الاتصال بالنسبة للمنظمات الدولية والإقليمية، كالبنك الدولي بالنسبة لمشروع التقييم الوطني للمخاطر ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالنسبة للتقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما تجلى هذا التوجه التنسيقي الجديد كذلك على مستوى الأنشطة التشغيلية للوحدة التي عرفت تطورا ملحوظا، كما سيتم التطرق لها في الباب الثاني من التقرير المخصص لهذا الغرض.

1 - مشروع تعديل القانون رقم 05 - 43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال

شكل مشروع تعديل القانون رقم 05 - 43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، أحد المحاور الرئيسة للخطة الاستراتيجية للوحدة خلال سنة 2018. ويهدف هذا المشروع إلى تأهيل المنظومة التشريعية والتنظيمية الوطنية وملاءمتها مع المعايير الدولية في هذا المجال. وتتجلى أهمية هذا المشروع في كونه يتزامن مع استحقاق التقييم المتبادل لمنظومة بلادنا من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

والجدير بالذكر، أن الوحدة قد باشرت، بتنسيق مع الإدارات المعنية، إعداد مشروعين لتعديل القانون، يهم المشروع الأول الجانب الوقائي والزجري في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي تضمن عدداً من التعديلات تروم على الأخص مراجعة قائمة الأشخاص الخاضعين وشروط الإخضاع لأحكام القانون، ومراجعة المقتضيات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة الخاصة بتطبيق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله، وتعيين سلطات الإشراف والمراقبة لبعض المهن الخاضعة، ومراجعة صلاحيات الوحدة إلى غير ذلك.

ويهم الجانب الجنائي من المشروع تعديل المواد 1 - 218 و 4 - 218 و 1 - 574 و 2 - 574 من مجموعة القانون الجنائي، بهدف استكمال ملاءمة هذه الأحكام للمعايير الدولية ذات الصلة، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم الأصلية وتجريم غسل الأموال والعقوبات.

أما المشروع الثاني فيتعلق بتعديل المادة 37، بهدف معالجة أوجه القصور المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 1373.

ونظرا لعدم اعتماد المشروعين المذكورين، واستعدادًا للزيارة الميدانية في إطار التقييم المتبادل، عكفت لجنة مؤلفة من الوحدة وبنك المغرب على دراسة التعديلات التشريعية اللازمة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد خلصت أشغال هذه اللجنة إلى صياغة مشروع قانون يعدل القانون رقم 05 - 43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال. فبالإضافة إلى التعديلات التي تعالج جانب فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة، تم الأخذ بعين الاعتبار بعض الملاحظات التي أثارها المقيّمون في المسودة الأولى لتقرير التقييم المتبادل، وكذلك بعض التحسينات التي تم اعتبارها ضرورية على ضوء التجربة التي امتدت على مدى عشر سنوات في هذا المجال.

وقد تم إرسال مسودة المشروع المتعلق بالجانب الوقائي إلى رئيس الحكومة لإدراجها في المسطرة التشريعية لاعتماد القوانين، حيث قامت الأمانة العامة للحكومة، بعد دراسة المشروع، بتعميمه على جميع القطاعات الوزارية قصد إبداء الرأي.

وفيما يتعلق بالجانب الجنائي للمشروع، تمت إحالة النص على وزارة العدل بهدف إدماجه في مشروع إصلاح مجموعة القانون الجنائي الجاري، حيث تم عقد العديد من جلسات العمل مع وزارة العدل لمناقشة التعديلات الجنائية الضرورية لملاءمة الترسانة التشريعية مع توصيات مجموعة العمل المالي (GAFI).

والجدير بالذكر، أن عملية ملاءمة وتحسين المنظومة التشريعية والتنظيمية مستمرة وتستجيب لحاجة بلادنا إلى تأهيل النصوص التشريعية، ولضرورة مواكبة التطورات المتلاحقة المرتبطة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها بلادنا والتعديلات التي تحدث على مستوى المعايير الدولية ذات الصلة. كما أن هذه العملية تستجيب لضرورة معالجة أوجه القصور التي أثارها تقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية بهدف تفادي أي تصنيف سلبي لبلادنا من قبل الهيئات الدولية المختصة.

2 - التقييم الوطني للمخاطر

تم إطلاق مشروع التقييم الوطني للمخاطر بمساعدة تقنية من البنك الدولي، وذلك من خلال تنظيم ورشة عمل بالرباط في الفترة من 3 إلى 5 ماي 2016، شارك فيها ممثلو كافة القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية. وعلى إثر ذلك، تم إنشاء لجنة وطنية من طرف رئيس الحكومة تتولى السهر على تنفيذ مراحل هذا المشروع، وعهد إلى رئيس الوحدة بتنسيق أشغالها. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء أربعة فرق موضوعاتية تغطي المواضيع التالية:

- "التهديدات ونقاط الضعف المتعلقة بغسل الأموال على المستوى الوطني"، تحت إشراف الوزارة المكلفة بالعدل؛
- "التهديدات ونقاط الضعف المتعلقة بتمويل الإرهاب على المستوى الوطني"، تحت إشراف الوزارة المكلفة بالداخلية؛
- "نقاط الضعف المتعلقة بالقطاع المالي"، تحت إشراف بنك المغرب؛
- نقاط الضعف المتعلقة بالقطاع غير المالي"، تحت إشراف الوحدة.

وقد عقدت اجتماعات منسقي فرق العمل المذكورة بصفة دورية أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك في إطار لجنة التتبع لمشروع التقييم الوطني للمخاطر، وذلك في إطار لجنة التتبع لمشروع التقييم الوطني للمخاطر، وذلك بهدف تتبع مراحل تقدم المشروع والتباحث حول الصعوبات التي تواجهها فرق العمل ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لضمان استكمال المشروع.

وبعد مسلسل طويل تميز بمساهمة جميع الجهات الوطنية المعنية (القطاع العام والقطاع الخاص وسلطات الإشراف والمراقبة والجمعيات المهنية... إلخ)، تم إعداد المسودة الأولى لتقرير التقييم الوطني للمخاطر في شهر مارس 2018، والتي تزامن صدورها مع الزيارة الميدانية في إطار التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل خبراء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بعد ذلك، تم الشروع في مراجعة هذه المسودة على ضوء ملاحظات المقيِّمين أخذا بعين الاعتبار المخاطر التي أشارت إليها ورقة تحديد المخاطر (أنظر الإطار)، حيث تم إعداد مسودة ثانية في أكتوبر 2018، أرسلت إلى خبراء البنك الدولي لإبداء الرأي قبل الاعتماد الرسمي للتقرير من قبل السلطات المغربية.

وأدلى خبراء البنك الدولي بعدد من الملاحظات التي تتعلق أساسا باحترام منهجية البنك وبعض المتغيرات المتعلقة بتقييم التهديدات ونقاط الضعف الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى إثر ذلك، تمت مراجعة التقرير من طرف فرق العمل المعنية بالتقييم الوطني للمخاطر بهدف أخذ ملاحظات البنك الدولي بعين الاعتبار ووضع خطط عمل للتخفيف من المخاطر التي تم تحديدها.

وقد تكلفت الوحدة، طوال مختلف مراحل التقييم، بمهمة التنسيق بين فرق العمل المذكورة، وشكلت نقطة اتصال مع البنك الدولي.

وتتمثل الخطوة الموالية للمشروع، في وضع اللمسات الأخيرة للتقرير وتحديد تاريخ بالتنسيق مع البنك الدولي لعقد ورشة العمل الختامية لمشروع التقرير الوطني للمخاطر، والمقرر عقدها في الربع الأول من سنة 2019، قبل الاعتماد الرسمي للتقرير من طرف السلطات المغربية. ومن شأن هذا التقرير أن يشكل الأساس لإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تأخذ بعين الاعتبار نتائج ومخرجات هذا التقييم، مما سيسمح للإدارات والمؤسسات المعنية بترشيد أفضل للموارد من أجل التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها. وسيخضع هذا التقرير لعملية التحديث بشكل دوري بهدف مراعاة المخاطر الناشئة واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتم تحديدها.

والجدير بالذكر، أنه في إطار مواجهة التحديات والرهانات المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة، اعتمد المغرب استراتيجيات وطنية وقطاعية طيلة العقود الماضية تغطي الجوانب الوقائية والزجرية على حد سواء.

ويتعلق الأمر خاصة، بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، واستراتيجية مكافحة الإرهاب، واستراتيجية إصلاح الحقل الديني، والاستراتيجية الوطنية في مجال الهجرة واللجوء، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، واستراتيجية الوقاية من المخاطر في القطاع البنكي و المالي.

لقد شكلت هذه الاستراتيجيات مصادر معلومات مهمة لعملية التقييم الوطني للمخاطر. كما أن نتائج هذا التقييم ستؤخذ بعين الاعتبار خلال تنفيذ مختلف هذه الاستراتيجيات الوطنية، وكذا في تطوير استراتيجية شاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3 - التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية

بدأت عملية تقييم المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في النصف الثاني من سنة 2017، وذلك في إطار الجولة الثانية لعملية التقييم المتبادل التي باشرتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2014.

وتمثلت المرحلة الأولى لعملية تقييم المنظومة الوطنية في تقييم الالتزام الفني على أساس المستندات والوثائق المدلى بها من طرف الدولة محل التقييم.

وقد تميزت سنة 2018، بإتمام المراحل الحاسمة لعملية التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال إجراء الزيارة الميدانية لفريق التقييم المتبادل، وعقد اللقاء المباشر

مع المقيِّمين، والتوصل بالنسخة النهائية من ورقة تحديد المخاطر التي تحدد المجالات الرئيسة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمغرب، ومناقشة تقرير التقييم من طرف الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل ضمان حسن سير وتتبع هذا الورش الوطني، أحدث رئيس الحكومة، بناءً على اقتراح من الوحدة، لجنة وطنية برئاسة رئيس الوحدة، تتولى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنجاح التقييم المتبادل لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنسيق الإجراءات ذات الصلة.

خلال الربع الأول من سنة 2018، بوشرت الاستعدادات للزيارة الميدانية، بالتنسيق مع مختلف الإدارات والمؤسسات الوطنية المعنية لضمان حسن سير هذه الزيارة وتحسيس كافة الأطراف المعنية بدورها خلال هذه العملية، وكذا بالتنسيق مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للاتفاق حول الصيغة النهائية لبرنامج الزيارة، وتوفير المعلومات والوثائق الإضافية وتوفير الجوانب اللوجستية.

إطار رقم 1 : ورقة تحديد مجالات المخاطر

في إطار التقييم المتبادل لدولة ما، يعد فريق التقييم بالتنسيق مع البلد محل التقييم، "ورقة تحديد مجالات المخاطر"، حيث يتم تحديد المجالات التي تشكل مخاطر عالية بغية مراجعتها بشكل أعمق، وكذا تحديد المجالات ذات الأولوية لتحظى بالتركيز خلال التقييم المتبادل.

يجب أن تشير ورقة تحديد المخاطر بشكل مقتضب (5 صفحات على أقصى تقدير) إلى المجالات التي يجب التركيز عليها أثناء الزيارة الميدانية وتلك التي تتطلب اهتمامًا أقل، مع تعليل أسباب هذا التصنيف.
تهدف ورقة تحديد المخاطر إلى تركيز الجهود على المجالات التي من شأنها أن ترفع من جانب الفعالية بشكل أكبر.

3 - 1 الزيارة الميدانية

جرت الزيارة الميدانية التي تسمح للمقيمين بتقدير مدى فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خلال الفترة الممتدة من 5 إلى 20 مارس 2018. وقد أتاحت هذه الزيارة الفرصة لفريق التقييم لعقد اجتماعات مع ممثلي مختلف الإدارات وسلطات الإشراف والمراقبة والهيئات المعنية. كما كانت هذه الزيارة فرصة للقاء مسؤولي القطاع الخاص للوقوف على التطبيق الفعلي للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد تم استقبال فريق التقييم من طرف والي بنك المغرب خلال الجلسة الافتتاحية، والذي أكد خلالها على التزام المملكة المغربية الراسخ بالوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا المجال وبمكافحة الجريمة المالية والحرص على سلامة نظامها المالي من خلال اعتماد نظام لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتميز بالفعالية وملاءمته بصفة منتظمة للمعايير الدولية ذات الصلة.

ومن جانبه، استعرض رئيس الوحدة خلال هذه الجلسة مراحل تطور المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منذ أول تقييم متبادل للمملكة المغربية سنة 2007 في إطار الجولة الأولى لعملية التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما استعرض الجهود المبذولة لضمان مطابقة المنظومة الوطنية للمعايير الدولية ذات الصلة وتعزيز فعاليتها.

وقد أتاحت الزيارة الميدانية الفرصة للمقيمين لزيارة عدد من الإدارات والمؤسسات والأشخاص الخاضعين من القطاع المالي وغير المالي، وكذا زيارة السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون وسلطات الإشراف والمراقبة. وطوال فترة هذه الزيارة، تم عقد اجتماعات وتبادل مراسلات بين الوحدة وسكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بهدف جمع المعلومات والوثائق التي اعتبرها المقيّمون ضرورية بناء على زيارتهم للإدارات والسلطات المعنية.

في نهاية الزيارة الميدانية، تم تسليم فريق التقييم مسودة أولى لتقرير التقييم الوطني للمخاطر، وسيتم لاحقا العمل على استكمالها واعتمادها رسميا من قبل السلطات المغربية.

وقد قدم فريق التقييم خلال اليوم الأخير للزيارة الميدانية في اجتماع موسع، استنتاجاته الأولى المتعلقة بالمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودرجة امتثالها للمعايير الدولية في هذا الخصوص.

وهكذا، تم إعداد النسخة الأولى من تقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية من طرف فريق التقييم وإرسالها إلى السلطات المغربية قصد إبداء تعليقاتهما وملاحظاتهما، وذلك وفقاً لإجراءات التقييم المتبادل المعتمدة من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد تلت هذه النسخة مسودتان جديدتان لتقرير التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية، تمت دراستهما والتعليق عليهما من طرف السلطات المغربية.

2-3 اللقاء المباشر

وفقًا للإجراءات المعتمدة من قبل المجموعة، وبهدف استعراض موقف السلطات المغربية بخصوص مضمون مشروع تقرير التقييم واستنتاجاته الرئيسة، تقدمت المملكة بطلب عقد لقاء مباشر مع فريق التقييم. وقد كان الغرض من هذا اللقاء هو مناقشة القضايا التي كانت محط خلاف، وتحديد المسائل الأساسية التي ستتم مناقشتها خلال الاجتماع العام.

عُقد هذا اللقاء الذي شارك فيه وفد مغربي رفيع المستوى، يومي 19 و20 شتنبر 2018، في المنامة بمملكة البحرين. وقد تم التركيز خلاله على سبع مسائل جوهرية تم الاتفاق عليها بين سكريتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفريق التقييم والوفد المغربي.

وقد كان هذا الاجتماع مثمرا بشكل كبير، وسمح برفع بعض الغموض حول القضايا التي تمت مناقشتها، حيث قدم الوفد المغربي للمقيّمين التوضيحات اللازمة مدعمة بالوثائق والإحصاءات ونسخ الأحكام الصادرة عن المحاكم وغيرها، بهدف إثبات فعالية المنظومة الوطنية، ودحض بعض الاستنتاجات الواردة في التقرير والتي اعتبرتها السطات المغربية مجحفة وغير مبنية على أساس. وقد مكنت هذه الجهود من الرفع من درجة فعالية أربع نتائج مباشرة (النتائج المباشرة 6 و7 و 8 و 9) ودرجة التزام توصيتين (التوصيتان رقم 6 و 29).

والجدير بالذكر، أن هذه التجربة تعد الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكون المملكة المغربية هي أول دولة تتقدم بطلب عقد اللقاء المباشر مع فريق التقييم قبل مناقشة تقرير تقييمها المتبادل في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقا لإجراءات التقييم المعتمدة من طرف المجموعة.

وقد حظيت هذه التجربة التي حققت نجاحا كبيرا، بإشادة فريق التقييم وسكرتارية المجموعة، وكان ذلك وراء طرح فكرة تعديل إجراءات التقييم لجعل اللقاء المباشر إجراء ضروريا خلال عملية التقييم المتبادل للدول.

من جانب آخر، ظل التواصل مستمرا بعد ذلك بين السلطات المغربية وفريق التقييم عبر البريد الالكتروني لإستكمال الشروط الملائمة لإستكمال تقرير التقييم وجعله جاهزا للمناقشة.

3-3 مناقشة التقرير في الاجتماع العام

بعد مراجعة التقرير وتجميع ملاحظات الدول والمراقبين، تم عرض تقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية للمناقشة في الاجتماع العام الثامن والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي تم عقده في بيروت بلبنان خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 29 نونبر 2018.

وقد شارك في أشغال هذا الاجتماع العام، وفد مغربي كبير ترأسه رئيس الوحدة، وضم بالإضافة إلى ممثلي الوحدة، ممثلي الوزارة المكلفة بالداخلية والوزارة المكلفة بالعدل والوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون الدولي والوزارة المكلفة بالمالية والمديرية العامة للأمن الوطني وإدارة الدفاع الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي ورئاسة النيابة العامة وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وكذلك ممثلي سلطات الإشراف والمراقبة على القطاع المالي بما فيها بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ومكتب الصرف.

تمت مناقشة التقرير في المرحلة الأولى، على مستوى فريق عمل التقييم المتبادل المنبثق عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد قدم الوفد المغربي خلال هذا الاجتماع الذي استمرت فيه المناقشات مدة يومين، كافة التوضيحات اللازمة مدعومة بالوثائق والإحصاءات بهدف إبراز فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودحض بعض استنتاجات المقيِّمين التي اعتبرها الوفد المغربي مجحفة ومغلوطة و غير منصفة.

فيما يلي، المسائل الرئيسة التي تمت مناقشتها :

1. التقييم الوطني للمخاطر والتنسيق الوطني؛
2. مراقبة القطاع المالي والمهن غير المالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
3. استخدام المعلومات المالية من قبل السلطات المختصة (الوحدة، سلطات إنفاذ القانون، السلطات القضائية، السلطات المكلفة بالتحقيق)، بهدف التحقيق والتحري في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
4. التحقيق مع المجرمين ومتابعتهم في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى فعالية العقوبات المطبقة؛
5. مصادرة عائدات الجرائم والأدوات الإجرامية؛
6. التحقيق والمتابعة في جرائم تمويل الإرهاب، وتطبيق عقوبات فعالة ومتناسبة ورادعة في هذا الإطار؛
7. تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن تمويل الإرهاب (خاصة القرارين 1267 و 1373) واعتماد آليات فعالة لتنفيذ العقوبات المالية المنصوص عليها.

بعد مناقشة التقرير على مستوى فريق العمل المعني بالتقييم المتبادل، تم عرضه للمناقشة في الاجتماع العام الذي قرر إرجاء اعتماده إلى الاجتماع العام الموالي بسبب عدم الاتساق والتناقضات الواضحة على مستوى التحليل والاستنتاجات ودرجات الالتزام والفعالية الممنوحة. وقد جاء هذا القرار بناء على المبررات المقنعة التي قدمتها السلطات المغربية والتي تدحض بشكل واضح الاستنتاجات الواردة في التقرير. وقد طلب الاجتماع العام من فريق التقييم مراجعة مشروع التقرير على ضوء المناقشات التي جرت وإدخال التعديلات المناسبة قصد تقديمه للمناقشة والاعتماد خلال الاجتماع العام التاسع والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المزمع عقده في الأردن بعمان شهر أبريل 2019.

الباب الثاني

الأنشطة الوطنية للوحدة

1 - الأنشطة الوطنية للوحدة

1.1 ورشة عمل حول التطبيقات وبناء القدرات (من 22 إلى 25 يناير 2018، الرباط)

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، احتضنت بلادنا ورشة عمل حول التطبيقات وبناء القدرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 25 يناير 2018، بالرباط. وقد تم تنظيم هذه الورشة بالتعاون بين الوحدة وكل من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ومجموعة العمل المالي لشرق وجنوب إفريقيا لمكافحة غسل الأموال، ومجموعة العمل المالي لوسط إفريقيا لمكافحة غسل الأموال ، ومجموعة العمل المالي لغرب إفريقيا لمكافحة غسل الأموال.

وتعد هذه الورشة، التي ترأس جلستها الافتتاحية السيد رئيس الحكومة، الأولى من نوعها، حيث جمعت بين أربع مجموعات إقليمية مماثلة لمجموعة العمل المالي وأزيد من 300 مشارك يمثلون 51 دولة و12 مجموعة إقليمية ومنظمة دولية. كما شكلت هذه الورشة فرصة لمناقشة مخاطر وأساليب واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا المجال ومعالجة القضايا والتحديات التي يتعين مواجهتها من خلال استعراض ومناقشة حالات عملية.

من جانب آخر، تميزت هذه الورشة بعرض التجربة المغربية وتجارب بعض الدول العربية والإفريقية الأخرى من خلال عرض حالات عملية تغطي المواضيع التي تناولتها الجلسات الخمس التي عقدت بشكل متزامن خلال يومي 23 و 24 يناير 2018.

وقد شملت هذه المواضيع المحاور التالية:

- التهريب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب: كانت هذه الجلسة فرصة لاستعراض تداعيات هذه الجريمة التي تؤثر على الإنتاج الوطني وتحرم المواطنين من فرص العمل والدولة من إيرادات مهمة؛
- غسل الأموال في القطاع العقاري: سلطت هذه الجلسة الضوء على مخاطر استخدام هذا القطاع لأغراض غسل الأموال وفعالية التشريعات المعمول بها في هذا المجال؛
- مخاطر تمويل الإرهاب: ركزت هذه الجلسة على الطرق والأساليب المعتمدة لتمويل الإرهاب وعلى التدابير الوقائية الواجب تطبيقها؛
- التدفقات المالية الناتجة عن الاتجار بالبشر: سمحت هذه الجلسة باستعراض آخر التطورات المتعلقة بهذه الجريمة، وتوفير مؤشرات جديدة وتحديد ممارسات جيدة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر؛
- الشبكات المنظمة لغسل الأموال: ركز هذا العرض على شبكات الجريمة المنظمة التي تستقطب، على نحو متزايد، أشخاص ينتمون إلى أوساط مهنية مختلفة وممن لديهم الخبرة اللازمة لإخفاء المصادر غير المشروعة للأموال، وذلك بهدف تقوية أنشطتهم الإجرامية.

فضلا عن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أتاحت هذه الاجتماعات أيضًا الفرصة لعرض التطبيقات والأساليب في هذا المجال بما يساهم في إثراء مشاريع دراسات التطبيقات التي باشرتها مختلف المنظمات والمتعلقة بهذه المواضيع، كمشروع التطبيقات الذي شرعت في إنجازه مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في موضوع "غسل الأموال عبر العقار".

في نهاية هذه الورشة، اتفق المشاركون على اعتماد وثيقة مشتركة بعنوان "توصيات الرباط بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الشرق الأوسط وإفريقيا"، حيث أن التحديات التي تواجهها بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دفعت المشاركين إلى مطالبة المجموعات الإقليمية الأربع وكذا الدول الأعضاء ومختلف الشركاء، بما يلي:

- تكثيف الجهود في مجال مكافحة تمويل الإرهاب من خلال تنسيق أساليب العمل بين كافة الأطراف المعنية.
- تعزيز التعاون بين المجموعات الإقليمية الأربع، لا سيما من خلال المشاركة في أنشطة بعضها البعض بما في ذلك الاجتماعات العامة التي تناقش فيها قضايا ذات أهمية كبيرة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وضع إطار مشترك لإنجاز تطبيقات ودراسات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الاهتمام المشترك؛
- تنظيم فعاليات لبناء القدرات وتبادل الخبرات؛
- دعم التبادل والزيارات بين مسؤولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأعضاء بالمنظمات الإقليمية الأربع من أجل تبادل التجارب.

2.1 ندوة حول "ممارسات الرقابة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" (من 4 إلى 6 أبريل 2018، الرباط)

شاركت الوحدة في أشغال الندوة التي نظمها بنك المغرب من 4 إلى 6 أبريل 2018 بالرباط، حول "ممارسات الرقابة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" لفائدة مهنيي القطاع المصرفي. وقد سمحت هذه الندوة باستعراض منظومات مكافحة غسل الأموال في دول مختلفة، لاسيما فرنسا وتونس وبعض الدول الإفريقية.

نوقشت خلال هذه الندوة، عدة مواضيع حول الرقابة الميدانية لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع البنكي المغربي ونظام العقوبات المطبق بهذا الخصوص، وحول واقع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى القارة الإفريقية، وكذا نظرة عامة عن المنظومة التونسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3.1 ندوة حول " التحقيق والمتابعة في ظل المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" (13 دجنبر 2018، الرباط)

نظمت الوحدة، يوم 13 دجنبر 2018 بالرباط، ندوة حول "التحقيق والمتابعة في ظل المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" لفائدة سلطات إنفاذ القانون. وقد كانت هذه الندوة، التي شارك فيها ممثلون عن مختلف مكونات سلطات إنفاذ القانون، فرصة لمناقشات مثمرة حول دور سلطات إنفاذ القانون في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحول التعاون الوطني في هذا المجال. كما شكلت هذه الندوة، التي تم تنظيمها مباشرة بعد مناقشة تقرير التقييم المتبادل للمغرب من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فرصة لمناقشة أوجه القصور التي أثارها المقيمون بخصوص التحقيق والمتابعة القضائية في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتدارس الحلول الكفيلة بتدارك هذا القصور.

4.1 لقاء مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها (20 دجنبر 2018، الدار البيضاء)

نظمت الوحدة، بتعاون مع بنك المغرب، اجتماعًا مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها في 20 دجنبر 2018، بالدار البيضاء. وكان هذا الاجتماع فرصة لاطلاع الحضور على مختلف الأوراش الجارية، لاسيما التقييم الوطني للمخاطر والجولة الثانية من التقييم المتبادل للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما همت المناقشات العلاقات بين الوحدة ومؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. وقد خلص الاجتماع إلى تقديم التوصيات التالية:

- احترام الأشخاص الخاضعين لقنوات ونماذج التبادل؛
- تقليص المدة الزمنية للإجابة؛
- تحسين جودة التصريحات بالاشتباه؛
- الفرز على أساس قوائم مختلفة؛
- انتظام الاجتماعات الثنائية (الوحدة - الأشخاص الخاضعين)، والثلاثية (الوحدة - بنك المغرب - الأشخاص الخاضعين) والمتعددة الأطراف.

5.1 ندوة حول "حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي للقاصرين على شبكة الإنترنت" (14 مارس 2018، الرباط)

شاركت الوحدة، يوم 14 مارس 2018 بالرباط، في أشغال الندوة التي نظمتها اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP) بالتعاون مع المركز السويسري للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، حول حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي للقاصرين على شبكة الإنترنت.

وشارك في هذه الندوة خبراء دوليون وممثلو هيئات وطنية وأكاديميون ومتخصصون في مجال الجرائم الإلكترونية والطفولة. وقد مكنت هذه الندوة من تسليط الضوء على الجرائم السبرانية التي تستهدف القاصرين وأهمية هذه الظاهرة ونطاقها في المغرب، فضلاً عن الدور الذي يمكن أن تلعبه حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في الوقاية من الأخطار الناجمة عن هذه الظاهرة.

6.1 أشغال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

شاركت الوحدة في جميع مراحل إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وفي مختلف الأنشطة المبرمجة في هذا الإطار.

والجدير بالذكر، أن الوحدة عضو في اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد المكلفة بتتبع تنفيذ المشاريع القطاعية المدرجة في هذه الاستراتيجية، وقد شاركت، في هذا الاطار، في اجتماع اللجنة الوطنية المنعقد بتاريخ 4 أبريل 2018 برئاسة السيد رئيس الحكومة، وكذا في الأشغال التحضيرية لهذا الاجتماع.

وقد استعرض المشاركون خلال هذا الاجتماع، التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع المدرجة في الاستراتيجية، كما تمت مناقشة السبل الكفيلة بتحسين فعالية تدابير مكافحة الفساد التي يكون لها تأثير مباشر على المواطن.

وتجب الإشارة إلى أن الوحدة معنية بشكل أكثر بالمشروع المتعلق بتعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبتحسيس مختلف الفاعلين بشأن العلاقة بين الفساد وغسل الأموال ومؤشرات الاشتباه ذات الصلة.

وفي هذا السياق، تم تنظيم ورشة عمل بتاريخ 12 أبريل 2017، في إطار برنامج مجلس أوروبا حول تعزيز الحكامة الجيدة بتأطير من خبراء محليين وأجانب من بينهم خبراء من الوحدة، لفائدة مسؤولي الالتزام في البنوك، بهدف عرض نماذج حالات تتعلق بعمليات غسل عائدات جرائم الفساد ومساعدتهم على اكتشاف حالات غسل الأموال الناتجة عن الفساد.

7.1 استعراض النظراء للمنتدى العالمي حول الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية: الجولة الثانية

شاركت الوحدة في أشغال اللجنة المكلفة بإعداد استعراض المغرب، في إطار الجولة الثانية، من قبل المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات الذي تنسق أشغاله المديرية العامة للضرائب. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب قد خضع لاستعراض أول في هذا السياق خلال الفترة الممتدة من يونيو 2014 إلى نونبر 2016، حيث حصل على درجة "ملتزم إلى حد كبير".

وعلى إثر الشروع في عملية الاستعراض في جولتها الثانية، سيكون المغرب مطالبا بإعداد أجوبة على الاستبيان المتعلق بتبادل المعلومات عند الطلب (ERD) والمتكون من 115 سؤالًا فنيًا ومتعدد التخصصات.

إطار رقم 2 : المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات

المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية هو منتدى متعدد الأطراف يضم أزيد من 140 دولة عضو.

ويتولى هذا المنتدى المراقبة المعمقة ومراجعة النظراء لتطبيق المعايير الدولية في مجال الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض ضريبية. وقد تم إدراج هذه المعايير، المنصوص عليها في " الاتفاقية الضريبية النموذجية للأمم المتحدة"، في " الاتفاقية النموذجية لتبادل المعلومات في المجال الضريبي" والتعليقات على هذه الاتفاقية التي تم نشرها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2002. كما تم إدراجها في المادة 26 من " الاتفاقية الضريبية النموذجية بخصوص الدخل والثروة" لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتعليقات على هذه الاتفاقية كما تم تحيينها في 2004.

تم إجراء الجولة الأولى من المراجعة التي خضع لها كافة أعضاء المنتدى على مرحلتين. همت المرحلة الأولى تقييم الإطار القانوني والتنظيمي للدول في مجال تبادل المعلومات، بينما تم التركيز خلال المرحلة الثانية على التنفيذ العملي وعلى فعالية التدابير التي تم تقييمها سابقا. وتجدر الإشارة إلى أنه تم وضع آلية إضافية لضمان تنفيذ التدابير الموصى بها في هذا الإطار.

وتكمن الغاية من هذه التدابير في النهاية، في مساعدة الدول على تنفيذ المعايير الدولية للشفافية وتبادل المعلومات في المجال الضريبي بصورة فعالة.

8.1 مؤتمر حول "دور الخبير المحاسبي في مكافحة غسل الأموال" (6 دجنبر 2018، الدار البيضاء)

أطرت الوحدة، يوما دراسيا لفائدة الخبراء المحاسبين حول "دور الخبير المحاسبي في مكافحة غسل الأموال"، وذلك بشراكة مع المجلس الجهوي لهيئة خبراء المحاسبين بجهة الدار البيضاء والجنوب.

وقد شكلت هذه الندوة، التي عقدت يوم 6 دجنبر 2018 في الدار البيضاء، والتي شارك في تأطيرها ثلاثة مسؤولين من الوحدة، فرصة لتحسيس مهنيي المحاسبة بالتزاماتهم في مجال الوقاية ومكافحة غسل الأموال، وتبادل الآراء معهم من أجل فهم أفضل وتطبيق التزاماتهم القانونية في هذا المجال.

2 - الأنشطة الدولية للوحدة

1.2 المشاركة في الاجتماعات العامة لمجموعة العمل المالي

شاركت الوحدة سنة 2018 في الدورة الثانية من الاجتماع العام التاسع والعشرين لمجموعة العمل المالي التي عقدت خلال الفترة من 21 إلى 23 فبراير 2018 بدولة الأرجنتين.

وقد تناول هذا الاجتماع، بالإضافة إلى مناقشة تقارير التقييم المتبادل وتقارير المتابعة لبعض الدول ومواضيع أخرى، المسائل الأساسية التالية:

• **اعتماد خطة تشغيلية جديدة لمكافحة تمويل الإرهاب :** عقب الهجمات الإرهابية التي حدثت في فبراير 2016 بباريس، اعتمدت مجموعة العمل المالي استراتيجية موحدة لمكافحة تمويل الإرهاب وخطة عمل تشغيلية تهدفان إلى تركيز عملها على المجالات ذات الأولوية. ومنذ ذلك الوقت، كثفت المجموعة التدابير المتخذة لتحديد التهديدات الناشئة أو الموجودة المتعلقة بتمويل الإرهاب، ولتعزيز معاييرها وتعديلها وفقًا لهذه التهديدات، وكذا للتأكد من تنفيذ الدول لتدابير مناسبة وفعالة للكشف عن حالات سوء استغلال النظام المالي والوقاية منها وزجرها.

وتعتبر خطة العمل التشغيلية هاته، التي تروم تعزيز مكافحة تمويل الإرهاب على المستوى الدولي، وثيقة قابلة للتطوير تشكل إطارا لتوفير إجابات مرنة ومتجددة تجاه تهديدات تمويل الإرهاب.

• **مراجعة التوصية رقم 2 بشأن التعاون والتنسيق الوطنيين :** وذلك بهدف توسيع نطاق التوصية لتشمل تبادل المعلومات بين السلطات المختصة، والتأكيد على ضرورة ضمان توافق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع قواعد حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والمقتضيات الأخرى المماثلة.

شاركت الوحدة أيضًا في الدورة الثالثة للاجتماع العام التاسع والعشرين لمجموعة العمل المالي الذي تم تنظيمه بشراكة مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبرئاسة مشتركة لرئيسي المجموعتين، وذلك خلال الفترة من 24 إلى 29 يونيو 2018. وقد كانت هذه الجلسة العامة فرصة لمناقشة العديد من المواضيع الهامة بما في ذلك:

• **التفاعل القائم بين نتائج المؤتمر الدولي حول مكافحة تمويل الإرهاب** الذي عقد يومي 25 و 26 أبريل 2018 في باريس، بمبادرة من الرئيس الفرنسي السيد إيمانويل ماكرون، وبين استراتيجية مكافحة تمويل الإرهاب التي اعتمدتها مجموعة العمل المالي ؛

• **التدفقات المالية المتعلقة بالاتجار بالبشر،** حيث اعتمد الاجتماع العام تقريرًا مشتركًا بين مجموعة العمل المالي ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG) يشمل تحليل التدفقات المالية المرتبطة بجريمة الاتجار بالبشر والتي ما فتئت تتنامى بشكل كبير، كجريمة أصلية لجريمة غسل الأموال وكمصدر محتمل لتمويل الإرهاب. ويقدم التقرير ممارسات جيدة ومؤشرات خاصة، كما يستجيب للدعوة الموجهة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمجموعة العمل المالي بشأن دراسة الروابط بين الاتجار بالبشر وتمويل الإرهاب؛

- **المستفيد الفعلي :** حيث اعتمد الاجتماع العام بهذا الخصوص دراسة مشتركة لمجموعة العمل المالي ومجموعة "إيغمونت" تبحث الآليات والتقنيات التي يمكن استخدامها لإخفاء المستفيدين من الأصول التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة. وتعتمد هذه الدراسة على أكثر من 100 حالة عملية وعلى تجربة العديد من الخبراء في مجال الزجر، وعلى تقارير التقييم المتبادل وخلاصات تقارير أكاديمية وغيرها من الدراسات. ويهدف التقرير إلى تحسيس السلطات الوطنية والمؤسسات المالية ومقدمي الخدمات المهنية الآخرين بالمخاطر التي قد يواجهونها.

وأخيرا، شاركت الوحدة في الدورة الأولى للاجتماع العام الثلاثين لمجموعة العمل المالي، برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، المنعقدة خلال الفترة من 17 إلى 19 أكتوبر 2018.

وقد همت المسائل الرئيسة التي نوقشت خلال هذا الاجتماع العام أنشطة وتوجهات مجموعة العمل المالي، والمبادرات الاستراتيجية الأساسية، وعمليات التقييم المتبادل وعمليات المتابعة ذات الصلة.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرات الاستراتيجية المذكورة أعلاه تتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب، ومراجعة توصيات مجموعة العمل المالي بهدف تنظيم الأصول الافتراضية، والمشاريع المستقبلية المتعلقة بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ووقف الاجتماع العام على التقدم المحرز في عدد من التقارير والمشاريع التي أطلقت سابقا والمتعلقة بالمنهج القائم على المخاطر والتحديثات الخاصة ب FinTech/RegTech والمذكرات التوجيهية حول الهوية الرقمية.

2.2 المشاركة في الاجتماعات العامة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شاركت الوحدة في الاجتماع العام السابع والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي انعقد خلال الفترة من 28 أبريل إلى 2 ماي 2018 في بيروت - لبنان. وتتعلق القرارات الرئيسة المتخذة خلال هذا الاجتماع بما يلي:

- قبول طلب ألمانيا الحصول على صفة مراقب لدى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ؛
- تكوين فريق من الخبراء الذين تم تعيينهم من الدول الأعضاء للقيام بالدراسات والبحوث التي تباشرها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ؛
- إطلاق الخطة الاستراتيجية للمجموعة ؛
- مراجعة بعض الجوانب التنظيمية للمجموعة؛
- تمديد المدة الزمنية المقررة لاستكمال المشروع المتعلق ب "غسل الأموال عبر قطاع العقارات"؛
- مناقشة واعتماد تقرير التقييم المتبادل لموريتانيا وتقارير المتابعة والتحديث لبعض الدول الأعضاء.

من جهة أخرى، أشاد الاجتماع العام وفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات بالجهود التي بذلتها السلطات المغربية وعلى الخصوص وحدة معالجة المعلومات المالية، من أجل حسن تنظيم ورشة العمل التي عقدت في يناير 2018 بالرباط، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي جمعت لأول مرة أربع مجموعات إقليمية مماثلة لمجموعة العمل المالي. وقد حقق هذا الحدث نجاحا بالغا، حيث توج باعتماد "توصيات الرباط بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالشرق الأوسط وإفريقيا".

وشاركت الوحدة كذلك في الاجتماع العام الثامن والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي انعقد خلال الفترة من 24 إلى 28 نونبر 2018، في بيروت بلبنان، والذي عرف كما تمت الإشارة إليه أعلاه، مناقشة تقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية وقرار الاجتماع العام القاضي بتأجيل مناقشة هذا التقرير إلى الاجتماع العام الموالي والمقرر عقده في أبريل 2019 بعمان بالأردن.

وخلال اجتماع لجنة التقييم الوطني للمخاطر الذي عقد على هامش الاجتماع العام الثامن والعشرين، قدمت الوحدة عرضا حول التجربة المغربية في هذا المجال. وقد ركز العرض بشكل خاص على التدابير المتخذة لعكس مخرجات ونتائج التقييم الوطني للمخاطر على مستوى السياسات والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية.

3.2 مجموعة إيغمونت

• الاجتماع ما بين الدورات

عقد الاجتماع ما بين الدورات لمجموعة إيغمونت خلال الفترة ما بين 10 إلى 16 مارس 2018 ببوين سيريس بالأرجنتين. وفيما يلي أهم الموضوعات التي تمت مناقشتها والقرارات المتخذة خلال هذا الاجتماع:

- دور وحدات المعلومات المالية في مكافحة غسل عائدات الفساد؛
- أهمية الاستقلالية التشغيلية لوحدات المعلومات المالية وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الفساد؛
- إعداد دليل حول خصائص وحدة معلومات مالية مستقلة على المستوى التشغيلي؛
- انضمام وحدة جزر "تركس وكايكوس" إلى مجموعة إيغمونت ليصل عدد أعضائها إلى 155 عضوا؛
- تمديد فترة ولاية أحد مسؤولي وحدة معالجة المعلومات المالية المغربية في منصب نائب رئيس فريق العمل المتعلق بتبادل المعلومات للفترة 2018 - 2020؛
- مراجعة المشاريع الجارية في فريق العمل المتعلق بتبادل المعلومات.

• الاجتماع العام

عُقد الاجتماع العام الخامس والعشرون لمجموعة "إيغمونت" خلال الفترة من 24 إلى 27 شتنبر 2018 في سيدني بأستراليا. وقد شارك في هذا الاجتماع رئيس الوحدة بالإضافة إلى أحد مسؤولي الوحدة بصفته نائب رئيس فريق العمل المتعلق بتبادل المعلومات ورئيسه بالنيابة.

وفيما يلي أهم الموضوعات التي تمت مناقشتها والقرارات المتخذة خلال هذا الاجتماع:

- أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستغلال القدرات الجماعية في مكافحة الجريمة المالية؛
- نشر دليل حول الاستقلال التشغيلي لوحدات المعلومات المالية، تم إعداده من قبل مركز "ECOFEL"؛
- قبول وحدات المعلومات المالية لدول أذربيجان وبنين والكونغو وزامبيا كأعضاء في مجموعة "إيغمونت"، ليصل عدد الأعضاء إلى 159 وحدة ؛
- مراجعة المشاريع الجارية في فريق العمل المتعلق بتبادل المعلومات؛
- جائزة أفضل حالة لمجموعة "إيغمونت" (BECA) والتي تم منحها لوحدة المعلومات المالية الأوكرانية؛
- جائزة التميز "STAR" (مبادرة استرداد الأصول المسروقة) الممنوحة لوحدتي المعلومات المالية في إيطاليا وبيرو لنجاحهما في استرداد الأصول المتعلقة بالعمليات المتعددة الجنسيات التي تنطوي على حالات فساد.

4.2 الأنشطة المنجزة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة

أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة بالتنسيق مع السلطات المغربية، مبادرة جديدة لتعزيز قدرة المغرب على مواجهة التهديدات الناشئة ذات الصلة بتمويل الإرهاب. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز قدرة المغرب على مقاومة هذه التهديدات من خلال إنشاء مجموعة تدريب شاملة و عملية ودائمة حول الوقاية من تمويل الإرهاب، موجهة لفائدة سلطات إنفاذ القانون من خلال سلسلة من الأنشطة التكوينية العملية.

وفي هذا الصدد، تم تشكيل لجنة للإشراف على هذا المشروع تتولى الوحدة تنسيق أشغالها، تضم ممثلين عن مختلف السلطات المعنية.
وقد تم بالفعل تنظيم أنشطة تكوينية في حين تمت برمجة أنشطة أخرى مماثلة برسم سنة 2019. ونذكر على سبيل المثال الأنشطة التالية:

- تكوين أساسي في موضوع "تحليل المعلومات والتحقيق القضائي في قضايا تمويل الإرهاب" نظم في الفترة من 29 أكتوبر إلى 1 نونبر 2018 بالرباط؛
- تكوين معمق بعنوان "تحليل المعلومات والتحقيق القضائي في قضايا تمويل الإرهاب" نُظم في الفترة من 17 إلى 20 دجنبر 2018 بالرباط.

5.2 توقيع مذكرات تفاهم

خلال سنة 2018، وقعت الوحدة مذكرتي تفاهم تهدفان إلى تعزيز تبادل معلومات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع وحدة المعلومات المالية القطرية ووحدة المعلومات المالية اليابانية. وقد تم توقيع هاتين المذكرتين على التوالي في 12 مارس و26 يونيو 2018.

6.2 أنشطة أخرى مع الشركاء الدوليين

• الولايات المتحدة الأمريكية

على غرار السنوات السابقة، نظمت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط ورش عمل تدريبية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لفائدة ممثلي مختلف السلطات المعنية.

تم تأطير هذه الورشات من طرف خبراء وطنيين ودوليين، حيث تناولت المواضيع التالية:

- التحقيق والمتابعة في القضايا المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونظمت هذه الورشة في الفترة من 6 إلى 8 فبراير 2018 في الرباط.
- تدريب المدربين حول تمويل الإرهاب، في الفترة من 12 إلى 16 مارس 2018 في الرباط.
- ورشة عمل إقليمية حول مكافحة تمويل الإرهاب، نظمت في الفترة من 9 إلى 11 أبريل 2018 بمراكش. وقد شارك في هذه الورشة ممثلون عن منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

من جهة أخرى، شاركت الوحدة، خلال الفترة من 10 إلى 12 أبريل 2018، بصفتها عضوا في اللجنة الوطنية المكلفة بوضع نظام لمراقبة الصادرات من المنتجات ذات الاستخدام المزدوج، في ورشة عمل حول تحليل عمليات نقل البضائع ذات الطبيعة الاستراتيجية، التي نظمها المكتب الإقليمي لبرنامج مراقبة الصادرات وأمن الحدود (EXBS) ، التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، بالتعاون مع كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية بالمغرب.

وقد كان الهدف من هذه الورشة تعميق المعرفة التقنية حول المنتجات ذات الاستخدام المزدوج، واستعراض طرق تقييم المخاطر ذات الصلة بالانتشار، ووضع الأسس لتحليل فعال لطلبات الترخيص لتصدير المنتجات ذات الاستخدام المزدوج.

بالإضافة إلى ذلك، اختار المكتب المذكور اثنين من أطر الوحدة للمشاركة في برنامج "الزائر الدولي (IVLP)، تحت عنوان "التعاون العالمي ضد التهديدات: مكافحة تمويل الإرهاب". ويضم هذا البرنامج 108 مشاركا يمثلون أكثر من 60 دولة لمناقشة هذا الموضوع. وقد تمت زيارة العديد من الإدارات الأمريكية في إطار هذا البرنامج.

• شركاء آخرون

بالإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه، شاركت الوحدة في العديد من الفعاليات الدولية، نذكر منها:

- المشاركة في اجتماع رفيع المستوى حول مكافحة تمويل الإرهاب، نظمه الاتحاد الإفريقي يومي 9 و 10 مارس 2018 بالجزائر العاصمة.
- مشاركة رئيس الوحدة في المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب "لا مال للإرهاب"، الذي نظم تحت رئاسة رئيس الدولة الفرنسي، يومي 25 و 26 أبريل 2018 في باريس.

وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الوحدة في ورشة عمل حول تطوير وتعزيز الممارسات والتشريعات الوطنية بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، التي عقدت يومي 10و11 دجنبر 2018 بداكار. وقد تم تنظيم هذه الورشة من قبل المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (ACSRT / CAERT)، برعاية الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع GIABA.

وكان الغرض من ورشة العمل هو توعية الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بأهمية تحيين تشريعاتها للتعامل مع التهديد الذي تشكله التدفقات غير المشروعة للأموال، لا سيما تلك التي تشكل مصدرا لتمويل المنظمات الإرهابية. كما كانت فرصة لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في تطبيق التشريعات في البلدان الأعضاء وملاءمتها.

وقد عرف هذا الحدث حضور حوالي 30 مشاركًا من المؤسسات الحكومية، من بينهم ممثلين عن السلطة التشريعية ومحامين وسلطات إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني.

خلال فعاليات هذه الورشة، أجمع المشاركون على التحدي الكبير الذي تشكله التدفقات المالية غير المشروعة بالنسبة للبلدان النامية، حيث تساهم هذه التدفقات ليس في تمويل الإرهاب فحسب، بل أيضا تحرم هذه البلدان من الموارد اللازمة للاستثمارات الخاصة والعمومية، وتعرقل بذلك عجلة التنمية الاقتصادية.
خلال هذه الورشة، قدمت الوحدة عرضًا لتقاسم التجربة المغربية فيما يتعلق بالتدابير التشريعية والتنظيمية المتخذة لتعزيز ترسانتها القانونية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذا التدابير التي وضعها المغرب لمواجهة التدفقات غير المشروعة ومحاربة الإرهاب.

وأخيراً وفي سياق دعم التعاون الإقليمي في مجال تعزيز النزاهة والحكامة الجيدة، وعلى إثر اعتماد اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه صاحب الجلالة نصره الله بتاريخ 10 أكتوبر 2018، قام وفد من رؤساء مؤسسات RINLCAO "شبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب إفريقيا" بزيارة عمل ومجاملة إلى بلادنا في الفترة ما بين 17 و 21 دجنبر 2018.

في هذا السياق، قام الوفد المذكور بزيارة للوحدة في 18 دجنبر 2018 وتباحث خلالها مع مسؤولي الوحدة حول القضايا المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة، ومعالجة المعلومات المصرفية، وغيرها من المواضيع. كما كانت الزيارة فرصة للوحدة لتقديم عرض حول المنظومة المغربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيفية تنظيم الوحدة وطرق اشتغالها.

وقد أتيحت الفرصة للوفد على مدى أسبوع للقاء عدد من الإدارات والمنظمات والتباحث معها حول القضايا المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والتصريح بالممتلكات، والجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان والاجتهاد القضائي، والتبليغ، والتحقيق والمتابعة في قضايا الفساد.

3 - الأنشطة التشغيلية للوحدة

3 - 1 على المستوى الوطني

شكلت سنة 2018 سنة استثنائية من حيث عدد التصريحات بالاشتباه بحيث أنه، ولأول مرة، تم تجاوز عتبة الألف تصريح. وقد وصل عدد التصريحات بالاشتباه التي تلقتها الوحدة 1088 تصريحا، منها 1059 تتعلق بغسل الأموال و29 مرتبطة بتمويل الإرهاب.

أ. الأشخاص الخاضعون المنتمون إلى فئة القطاع المالي

• فئات الخاضعين من القطاع المالي

يمكن تصنيف الأشخاص الخاضعين لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالقطاع المالي كالتالي:

القطاع	الفئة
مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	البنوك
	شركات التمويل
	مؤسسات الأداء
	جمعيات القروض الصغرى
	البنوك الحرة
	مؤسسات أخرى
سوق الرساميل	شركات البورصة والمرشدون في الاستثمار المالي
	شركات تدبير الأصول المالية
قطاع التأمين وإعادة التأمين	شركات التأمين وإعادة التأمين
الصرف	مكاتب صرف العملات

• التصريحات بالاشتباه

تلقت الوحدة خلال سنة 2018 ما مجموعه 1085 تصريحا بالاشتباه مرتبطا بجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من طرف الأشخاص الخاضعين من القطاع المالي [انظر المرفق: نماذج التصريحات بالاشتباه المعالجة]. وبالتالي فقد تلقت الوحدة منذ إحداثها ما مجموعه 3432 تصريحا بالاشتباه.

يشير الرسم البياني أدناه إلى ارتفاع عدد التصريحات بالاشتباه بنسبة 50% بالمقارنة مع سنة 2017 وأزيد من 256% بالمقارنة مع سنة 2014. مما يدل على التزام كبير للمصرحين بالقطاع المالي، الذين أصدروا المزيد من التصريحات خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

التطور السنوي لعدد التصريحات بالاشتباه الصادرة عن مؤسسات القطاع المالي ما بين 2014 و 2018

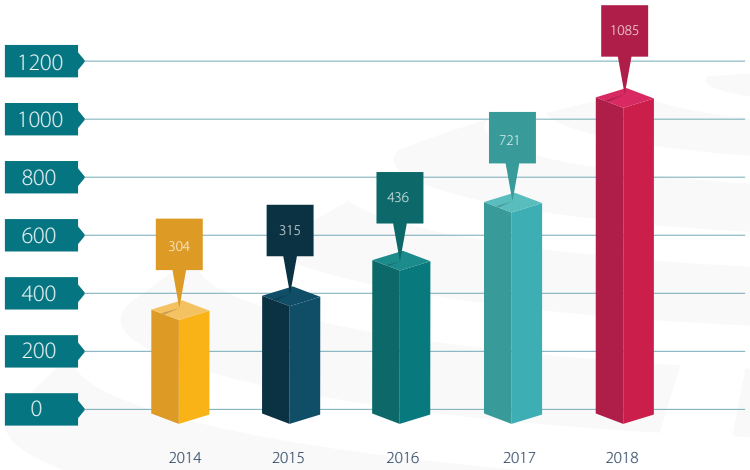

ويتضح جليا أن عدد التصريحات حافظ على منحاه التصاعدي بشكل شبه خطي منذ سنة 2016.

• توزيع التصريحات بالاشتباه حسب نوعية التصريح

تلقت الوحدة من القطاع المالي خلال سنة 2018، ما مجموعه 1056 تصريحا مرتبطا بجريمة غسل الأموال و29 تصريحا مرتبطا بجريمة تمويل الإرهاب، مما يرفع عدد التصريحات بالاشتباه المرتبطة بغسل الأموال، منذ 2014، إلى 2765 بينما بلغ عدد التصريحات بالاشتباه المرتبطة بتمويل الإرهاب 96 تصريحا.

توزيع التصريحات بالاشتباه حسب النوعية ما بين 2014 و2018

عدد التصريحات بالاشتباه حسب نوعية التصريح	2014	2015	2016	2017	2018	المجموع
التصريحات المرتبطة بجرائم غسل الأموال	300	302	421	686	1056	2765
التصريحات المرتبطة بتمويل الإرهاب	4	13	15	35	29	96
المجموع	304	315	436	721	1085	2861

• توزيع التصريحات بالاشتباه حسب فئة الأشخاص الخاضعين

صدرت التصريحات بالاشتباه التي تلقتها الوحدة خلال سنة 2018 والتي بلغ عددها 1085 تصريحا عن 31 شخصا خاضعا تتوزع ما بين 16 بنكا و6 مؤسسات أداء و3 شركات تأمين وإعادة التأمين و3 شركات لقروض الاستهلاك وشركة لتدبير وسائل الأداء وجمعية للقروض الصغرى وشركة للبورصة.

يعتبر القطاع البنكي أكبر المصرحين للوحدة خلال 2018. وقد سجلت حصته بالمقارنة مع القطاع المالي لسنة 2017 تزايدا بحيث أنه يشكل نسبة 71,15% من مجموع التصريحات الصادرة عن هذا القطاع مقابل 68,5% في عام2017. وقد سجلت كذلك حصة القطاع البنكي بالنسبة للتصريحات الواردة تطورا، حيث انتقلت من 68.42% سنة 2017 إلى 70.95%سنة 2018.

أما فيما يخص شركات تدبير وسائل الأداء ومؤسسات الأداء، فقد وصل عدد المصرحين إلى 7 سنة 2018 مقابل 5 و9 على التوالي خلال سنتي 2016 و2017. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض القطاعات تظهر لأول مرة ضمن فئة المصرحين. ويتعلق الأمر ببنك تشاركي وشركة للبورصة.

تطور عدد التصريحات بالاشتباه التي تلقتها الوحدة بين 2014 و2018 موزعة حسب فئة الأشخاص الخاضعين

فئة الأشخاص الخاضعين	2014	2015	2016	2017	2018
البنوك	261	265	348	490	768
البنوك الحرة	-	1	3	4	3
البنوك التشاركية	-	-	-	-	1
شركات التمويل	20	29	24	53	23
مؤسسات الأداء	20	20	60	173	284
جمعيات القروض الصغرى		-	1	-	1
شركات التأمين وإعادة التأمين	3	-	-	1	4
شركات البورصة	-	-	-	-	1
المجموع	304	315	436	721	1085

• قرارات الاعتراض

خلال سنة 2018، أصدرت الوحدة 3 قرارات بالاعتراض على عمليات لم تنفذ بعد، والتي تلقت بخصوصها تصريحات بالاشتباه، وذلك طبقا للمادتين 17 و34 من القانون رقم 05 - 43 كما تم تتميمه وتغييره.
وفيما يخص قرارات الاعتراض الصادرة خلال سنة 2018، وبعد الإثراء والتحليل، لم تر الوحدة ضرورة لطلب تمديد فترات الاعتراض المتعلقة بها.

• طلبات المعلومات الموجهة إلى الأشخاص الخاضعين في القطاع المالي

في إطار إثراء الملفات التي تقوم بمعالجتها، وجهت الوحدة للأشخاص الخاضعين في القطاع المالي، خلال سنة 2018، 7526 طلبا مقابل 3924 في 2017. مما يدل على زيادة ملحوظة بنسبة 91,79% بالمقارنة مع سنة 2017. وترجع هذه الزيادة إلى تزايد عدد التصريحات بالاشتباه ما بين سنتي 2017 و2018، مما استلزم رفع عدد طلبات المعلومات في إطار معالجة التصريحات التي تتلقاها الوحدة.

وقد تختلف هذه الطلبات حسب الحاجة ووفقا لمرحلة الإثراء الخاصة بالملفات التي يجري تحليلها. و فيما يلي وصف لهذه الفئات:

وصف نوعية طلب المعلومات	عدد طلبات المعلومات سنة 2017	عدد طلبات المعلومات سنة 2018
طلبات متعلقة بعمليات	1147	1745
صرف عملات من طرف أشخاص ذاتيون	10	3
عملية مسجلة على حساب بنكي	237	382
عملية تحويل متعلقة بشخص ذاتي	900	1360
طلبات متعلقة بوثائق	93	102
وثائق متعلقة بأشخاص ذاتيون	58	17
وثائق متعلقة بحسابات	30	74
وثائق متعلقة بأشخاص معنويين	5	11
طلبات متعلقة بحسابات	2629	5627
معلومات إضافية متعلقة بحسابات	230	470
حسابات متعلقة بأشخاص معنويين	376	979
حسابات متعلقة بأشخاص ذاتيون	2023	4178
طلبات متعلقة بأشخاص	19	10
أشخاص ذاتيون	19	10
طلبات متعلقة بمنتجات	11	27
منتجات متعلقة بأشخاص ذاتيون	10	11
منتجات متعلقة بحساب بنكي	1	16
طلبات متعلقة بلوائح الأمم المتحدة 1267/ 1989 و1988	25	15
لوائح متعلقة بالقرار رقم 1988	1	1
لوائح متعلقة بالقرار رقم 1989/1267	24	14
المجموع	**3924**	**7526**

تتعلق طلبات المعلومات الموجهة للأشخاص الخاضعين في القطاع المالي سنة 2018، على غرار سنة 2017، أساسا بمعلومات خاصة بالحسابات، وعمليات تحويل الأموال الخاصة بالأشخاص الطبيعيين، ومعلومات تكميلية بشأن الحسابات وتفاصيل المعاملات المسجلة بالحسابات خلال فترة معينة.
وهكذا، فإن تقسيم طلبات المعلومات إلى مجموعات فرعية ناتج عن الحاجة إلى تقليص آجال الرد، وملاءمتها وفقا للمعلومات المطلوبة.

ب. فئات الخاضعين في القطاع غير المالي

يمكن تصنيف الخاضعين لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع غير المالي إلى للفئات التالية:

- المحامون؛
- الموثقون؛
- كتاب العدل؛
- مراقبو الحسابات والمحاسبون الخارجيون والمستشارون في المجال الضريبي؛
- كازينوهات والعاب الكازينو على الانترنت؛
- الوسطاء العقاريون؛
- تجار الأحجار الكريمة أو المعادن النفيسة وتجار العاديات أو الأعمال الفنية؛
- مقدمو الخدمات الذين يتدخلون في إحداث المقاولات وتنظيمها وتوطينها.

• التصريحات بالاشتباه

خلال سنة 2018، توصلت الوحدة ب3 تصريحات بالاشتباه من طرف الأشخاص الخاضعين في القطاع غير المالي. وهذا يدل على ضعف قدرة القطاع على إصدار تصريحات بالاشتباه. ولقد صدرت تلك التصريحات المرتبطة بغسل الأموال عن محاميين اثنين وكازينو واحد.

لم تحتاج الملفات المعالجة أي إثراء بالنسبة للأشخاص الخاضعين في القطاع غير المالي.

ت. تبادل المعلومات في اطار المادة 22 من القانون رقم 05 - 43

ترمي التدابير التي تنص عليها هذه المادة إلى تعزيز المنظومة الوطنية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك عبر:

- إبلاغ الوحدة عن حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن الأشخاص غير الخاضعين بالشكل الذي يمكن من وضع صورة متكاملة تضم التصريحات بالاشتباه الصادرة عن الأشخاص الخاضعين والمعلومات الواردة من الوحدات النظيرة. مما سيغني قاعدة بيانات الوحدة ويمكنها من تجميع ومقارنة المعلومات؛

• تزويد الوحدة بالمعلومات اللازمة من أجل إثراء الملفات الجاري تحليلها مما يمكنها من اتخاذ قراراتها استنادا إلى معلومات موثوقة ودقيقة.

المصادر الرئيسة في هذا المجال هي:

• الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛
• وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛
• وزارة الاقتصاد والمالية؛
• بنك المغرب؛
• إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛
• مكتب الصرف؛
• المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
• الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
• الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية؛
• أشخاص اعتباريون من أشخاص القانون الخاص.

• التصريحات التلقائية الوطنية الواردة

تعتبر المعلومات الواردة في إطار المادة 22 من القانون رقم 05 - 43 تصريحات تلقائية وطنية واردة، وقد توصلت الوحدة خلال سنة 2018 ب 8 تصريحات مما يشكل زيادة بنسبة % 33,33 بالمقارنة مع العام الماضي.

التطور السنوي لعدد التصريحات التلقائية الوطنية الواردة

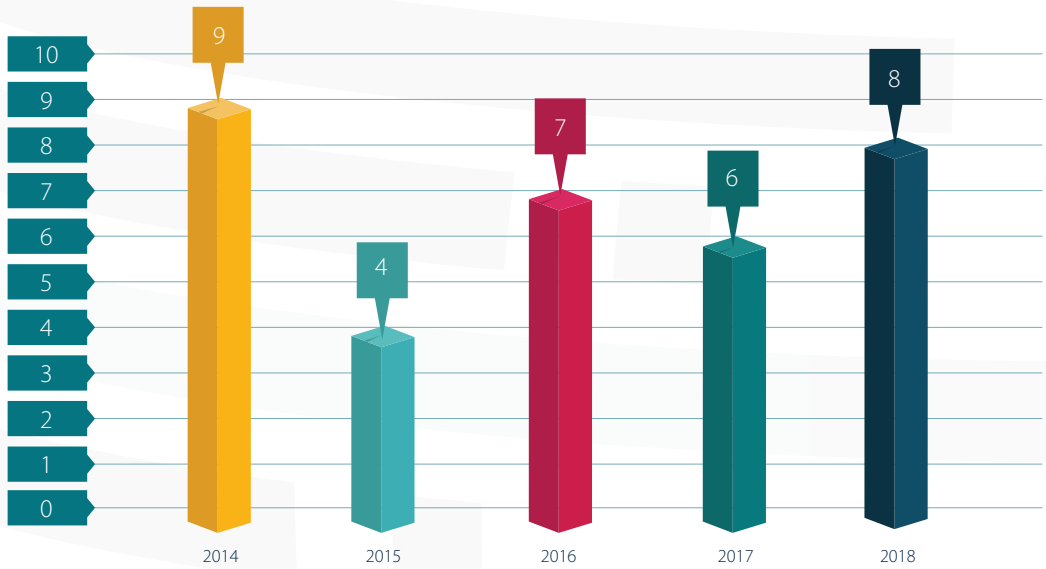

ومن جهة أخرى، انخفض عدد الشركاء الذين أصدروا للوحدة تلك التصريحات التلقائية، حيث انتقل عددهم إلى 5 شركاء في سنة 2018 مقابل 6 في 2017.

تعد الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعاون الدولي وكذا مكتب الصرف أهم مصدرين للتصريحات التلقائية خلال السنوات الثلاث الماضية.

• طلبات المعلومات بهدف إثراء الملفات

توجه الوحدة طلبات للمعلومات للأشخاص المذكورين في نفس المادة بهدف جمع المعلومات اللازمة لإثراء الملفات الجاري تحليلها، وفي هذا الصدد، ارتفع عدد طلبات المعلومات الموجهة إلى الشركاء سنة 2018 إلى 511 بزيادة 76.81% بالمقارنة مع سنة 2017 التي عرفت 289 طلبا فقط، موزعة على النحو التالي:

- 51% من طلبات المعلومات موجهة للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
- 27% من طلبات المعلومات موجهة لأشخاص اعتباريين آخرين من أشخاص القانون الخاص من أجل جمع المعلومات المتعلقة بتحويل الأموال؛
- 16% من طلبات المعلومات موجهة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لجمع مختلف المعلومات الجمركية؛
- 3% من طلبات المعلومات موجهة إلى مكتب الصرف؛
- 3% من طلبات المعلومات موجهة إلى الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية متعلقة بالممتلكات العقارية.

ث. مذكرات الإحالة على النيابة العامة

وفقا لمقتضيات المادتين 18 و34 من القانون رقم 05 - 43، يجب على الوحدة، بناء على تحليل المعلومات التي تتوصل بها والتي تم إثراؤها بمعلومات إضافية مرسلة من طرف الأشخاص الخاضعين والشركاء الوطنيين والدوليين، إحالة الملف على وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط عندما يتعلق الأمر بوقائع يشتبه في ارتباطها بغسل الأموال، أو على الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط عندما يتعلق الأمر بوقائع متعلقة بتمويل الإرهاب.

وفي هذا الاطار، وجهت الوحدة، منذ إحداثها وإلى نهاية سنة 2018، ما مجموعه 107 مذكرة إحالة إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط وإلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف. وقد بلغ عدد المذكرات المحالة سنة 2018 ما مجموعه 15 مذكرة، منها 12 متعلقة بغسل الأموال و3 مذكرات متعلقة بتمويل الإرهاب.

3 - 2 على الصعيد الدولي

يمكن للوحدة أن تتبادل المعلومات المتعلقة بغسل الأموال أو بتمويل الإرهاب مع نظيراتها الاجنبية. ويمكن أن يتم هذا التبادل على أساس المعاملة بالمثل أو من خلال مذكرات التفاهم.

تقوم الوحدة بمعالجة المعلومات والتصريحات التلقائية الواردة التي تتوصل بها من شركائها، في إطار التعاون الدولي، بنفس الطريقة المعتمدة في معالجة التصريحات بالاشتباه سواء على مستوى الإثراء أو التحليل أو على

مستوى إحالة الملفات على النيابة عند الاقتضاء، بعد الحصول على موافقة الوحدة النظيرة مصدر المعلومات، وذلك وفقا لمبادئ مجموعة إيغمونت التي تصدر المعايير الدولية في هذا المجال والتي تعتبر الوحدة عضوا فيها منذ سنة 2011.

ومن المهم التأكيد على أن جميع المبادلات مع خلايا المعلومات المالية تتم طبقا لمبادئ مجموعة إيغمونت فيما يخص استعمال المعلومة ومعالجتها والحفاظ على سريتها.

أ. طلبات المعلومات والتصريحات التلقائية

• طلبات المعلومات

انخفض عدد طلبات المعلومات الواردة من الوحدات النظيرة بنسبة 3% بحيث توصلت الوحدة ب94 طلبا للمعلومات خلال 2018 مقابل 97 في 2017.

وصل عدد طلبات المعلومات الواردة من الوحدات النظيرة الأوروبية نسبة 94%، أي ما مجموعه 88 طلبا واردا خلال 2018 حيث تأتي في المرتبة الأولى. وتأتي الوحدات النظيرة بالقارة الأمريكية في المرتبة الثانية ب 3 طلبات أي ما يقارب 3% من مجموع عدد الطلبات. تليها طلبات المعلومات الواردة من القارة الأسيوية بنسبة 2% أي ما يعادل طلبين من مجموع عدد الطلبات. وأخيرا طلب واحد وارد من طرف وحدة نظيرة بالقارة الإفريقية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تفسر حجم التبادل المهم مع الوحدات النظيرة الأوروبية منها القرب الجغرافي لأوروبا وكذا العدد المهم من المغاربة الذين يقيمون في أوروبا ثم العدد الكبير للمواطنين الأوروبيين المقيمين بالمغرب.

خلال 2018، أرسلت 8 وحدات نظيرة ولأول مرة، طلبات للوحدة، من بينها سبع وحدات أوروبية. وقد كانت المعلومات المطلوبة مرتبطة بغسل الأموال وكذا بتمويل الإرهاب. هذا وترسل الطلبات عبر قناة التبادل المؤمنة لمجموعة إيغمونت "Egmont Secure Web (ESW)".

في سنة 2018، وعلى غرار السنوات الماضية، غطت طلبات المعلومات مجموعة واسعة من المعلومات بما في ذلك المعلومات المالية والمعلومات الصادرة عن جهاز الشرطة والمعلومات القضائية والتجارية والعقارية والإدارية والضريبية والجمركية والشخصية.
تتم معالجة طلبات المعلومات بنفس المنهجية المتبعة لمعالجة التصريحات بالاشتباه، ويتم الإثراء لدى الشركاء الوطنيين للوحدة.

• التصريحات التلقائية

وبالموازاة مع طلبات المعلومات، تتلقى الوحدة من طرف نظيراتها تصريحات تلقائية متعلقة بمعلومات تراها مهمة للوحدة وذلك بدون طلب للمعلومات في المقابل. وهكذا تلقت الوحدة 52 تصريحا تلقائيا خلال سنة 2018. ويفسر الانخفاض الملاحظ، بالمقارنة مع السنوات الماضية، بالانتهاء من المرحلة الأخيرة من المشروع المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب لمجموعة داعش الذي تم إطلاقه سنة 2015 من طرف مجموعة إيغمونت.

ب. طلبات المعلومات الصادرة عن الوحدة

تنتج طلبات المعلومات الصادرة عن الوحدة عن الحاجة إلى معلومات، وذلك أثناء القيام بتحليل ملف تشغيلي يتعلق بهيئات أو أشخاص أجانب أو مقيمين في البلد الذي توجه إليه الطلبات، أو عندما تكون المعاملات المالية مرتبطة ببلد الوحدة النظيرة.

ومن أجل إثراء الملفات التي تم تحليلها في 2018، وفي إطار التعاون الدولي، وجهت الوحدة 13 طلبا للمعلومات لبعض الوحدات النظيرة، مقابل 5 أصدرتها الوحدة خلال 2017.

وعلى غرار طلبات المعلومات الواردة، يلاحظ كذلك هيمنة الوحدات النظيرة الأوروبية بما يقرب 85% من طلبات المعلومات الصادرة. ويمكن تفسير هذه الهيمنة بنفس الأسباب الواردة في الفقرة السابقة.

ت. وحدات المعلومات المالية الشريكة الرئيسة

منذ بداية أشغال الوحدة سنة 2009 وحتى نهاية 2018، تميزت مبادلاتها مع بعض الوحدات بعدد كبير من طلبات المعلومات، وإذا أخذنا بعين الاعتبار جميع أنواع المعلومات، تعد الوحدة النظيرة البلجيكية أول شريك للوحدة حيث وصل عدد طلبات المعلومات والتصريحات التلقائية المتبادلة ما مجموعه 220 طلبا.

وتأتي الوحدة الهولندية في المرتبة الثانية بما مجموعه 219 طلبا. و الوحدة الفرنسية في المرتبة الثالثة بما مجموعه 185 طلبا.

ومن جهة أخرى، وفي إطار مشروع مجموعة إيغمونت الوارد أعلاه، والذي شاركت فيه وحدة معالجة المعلومات المالية، أرسلت الوحدة الأمريكية للوحدة ما يقارب 1077 تصريحا تلقائيا، وبعد حصولها على موافقة نظيرتها الأمريكية، شاركت الوحدة التصريحات التلقائية الواردة مع سلطات إنفاذ القانون.

خاتمة

خاتمة

لقد انعكس موقع الوحدة كمنسق وطني فعلي بشكل إيجابي على مهامها التشغيلية، وذلك بالنظر لتحسن جودة التصريحات بالاشتباه وارتفاع عددها وعدد الإحالات على النيابة العامة.

وبهدف المساهمة في تحسين المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، ستواصل الوحدة جهودها، سواء على الصعيد الاستراتيجي أو التشغيلي، لرصد اتجاهات الجريمة المنظمة المرتبطة بغسل الأموال من جهة، والعمل على الرفع من عدد التصريحات بالاشتباه والإحالات على النيابة العامة، من جهة أخرى.

وإن كانت سنة 2018 قد تميزت باجتياز الجولة الثانية من التقييم المتبادل لمنظومة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب بالمملكة المغربية، فإن الوحدة مدعوة لتكثيف جهودها بتعاون وتنسيق مع جميع القطاعات الوزارية المعنية وسلطات الإشراف والمراقبة من أجل الرفع من درجة الالتزام الفني بالنسبة للتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي عبر إصلاحات تشريعية وتنظيمية وإجرائية، وكذا تعزيز فعالية المنظومة الوطنية من أجل تحسين الدرجة الممنوحة للمملكة المغربية بالنسبة للنتائج المباشرة، وذلك عبر الرفع من وثيرة المتابعات والأحكام والمصادرات سواء بالنسبة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو بالنسبة للجرائم الأصلية.

هذا وقد اتسمت سنة 2018 بإنجاز هام، تمثل في إعداد التقرير الأول المتعلق بالتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث كانت المملكة المغربية من بين دول المنطقة السباقة إلى إعداد هذا التقرير، مع ضمان الانخراط الفعلي والشامل لجميع الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص.

وهذا يدعونا إلى مواصلة التعبئة من أجل تحيين هذا التقرير باستمرار وتغذيته بالإحصاءات والبيانات اللازمة، مع اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الجريمة المنظمة بناء على خطط العمل القطاعية التي تضمنها التقرير.

ويستدعي ذلك استكمال الإطار المؤسساتي من خلال إحداث لجنة وطنية تتمثل مهمتها في تحيين تقرير التقييم الوطني للمخاطر والسهر على متابعة تنفيذ الاستراتيجية المتمخضة عنه.

إن هذه التحديات وغيرها، تستوجب تعزيز دور الوحدة كفاعل محوري داخل المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتأهيل إطارها القانوني وتعزيز مواردها البشرية والمادية لكي تضطلع بمهامها على أحسن وجه.

الأحداث الهامة لسنة 2018

الأحداث الهامة لسنة 2018

22 يناير
تنظيم وحدة معالجة المعلومات المالية، في الرباط، ورشة عمل حول التطبيقات وبناء القدرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بتعاون مع كل من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ومجموعة العمل المالي لشرق وجنوب إفريقيا لمكافحة غسل الأموال، ومجموعة العمل المالي لوسط إفريقيا لمكافحة غسل الأموال، ومجموعة العمل المالي لغرب إفريقيا لمكافحة غسل الأموال.

6 فبراير
مشاركة وحدة معالجة المعلومات المالية في ورشة عمل حول التحقيق والمتابعة في القضايا المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، نظمتها سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط.

21 فبراير
مشاركة وحدة معالجة المعلومات المالية في الدورة الثانية من الاجتماع العام التاسع والعشرين لمجموعة العمل المالي التي عقدت بالأرجنتين.

9 مارس
مشاركة وحدة معالجة المعلومات المالية في الدورة الثانية من الاجتماع العام التاسع والعشرين لمجموعة العمل المالي التي عقدت بالأرجنتين.

12 مارس
توقيع وحدة معالجة المعلومات المالية مذكرة تفاهم مع وحدة المعلومات المالية القطرية بمناسبة اجتماع اللجنة العليا المشتركة المغربية القطرية المنعقدة بالرباط.

4 أبريل
مشاركة وحدة معالجة المعلومات المالية، كعضو، في اجتماع اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، و في أشغاله التحضيرية.

9 أبريل
مشاركة وحدة معالجة المعلومات المالية في ورشة عمل إقليمية حول مكافحة تمويل الإرهاب بمراكش.

25 أبريل
مشاركة وحدة معالجة المعلومات المالية في المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب "لا مال للإرهاب"، الذي نظم تحت رئاسة رئيس الدولة الفرنسي في باريس.

28 أبريل
مشاركة وحدة معالجة المعلومات المالية في الاجتماع العام السابع والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي انعقد في بيروت بلبنان.

24 يونيو
مشاركة وحدة معالجة المعلومات المالية في الدورة الثالثة للاجتماع العام التاسع والعشرين لمجموعة العمل المالي بتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

26 يونيو توقيع وحدة معالجة المعلومات المالية مذكرة تفاهم مع وحدة المعلومات المالية اليابانية.

19 شتنبر اللقاء المباشر بين الوفد المغربي و فريق التقييم لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنامة بالبحرين.

24 شتنبر مشاركة وحدة معالجة المعلومات المالية في الاجتماع العام الخامس والعشرين لمجموعة "إيغمونت" في سيدني بأستراليا.

17 أكتوبر مشاركة وحدة معالجة المعلومات المالية في الدورة الأولى للاجتماع العام الثلاثين لمجموعة العمل المالي، برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.

29 أكتوبر تنظيم وحدة معالجة المعلومات المالية، بشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، لتكوين أساسي في موضوع "تحليل المعلومات والتحقيق القضائي في قضايا تمويل الإرهاب" بالرباط.

24 نونبر مشاركة وحدة معالجة المعلومات المالية في الاجتماع العام الثامن والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي تم عقده في بيروت بلبنان.

6 دجنبر مشاركة وحدة معالجة المعلومات المالية، بشراكة مع المجلس الجهوي لهيئة الخبراء المحاسبين بجهة الدار البيضاء والجنوب، في مؤتمر حول "دور الخبير المحاسبي في مكافحة غسل الأموال" بالدار البيضاء.

10 دجنبر مشاركة وحدة معالجة المعلومات المالية في ورشة عمل حول تطوير وتعزيز الممارسات والتشريعات الوطنية بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، بداكار.

13 دجنبر تنظيم وحدة معالجة المعلومات المالية لندوة حول "التحقيق والمتابعة في ظل المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، بالرباط.

17 دجنبر تنظيم وحدة معالجة المعلومات المالية ، بشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، لتكوين معمق بعنوان "تحليل المعلومات والتحقيق القضائي في قضايا تمويل الإرهاب"، بالرباط.

20 دجنبر تنظيم وحدة معالجة المعلومات المالية، بتعاون مع بنك المغرب، لاجتماع مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، بالدار البيضاء.

المرفق

المرفق

الحالة رقم 1 : جرائم متعلقة بالإرهاب

الاشتباه	تم تعريف الشخص "ش1"ف ي قوائم التجميد الدولية.
الأطراف	الشخص الذاتي "ش1"(مغربي مقيم بالخارج)
البلدان المعنية	المغرب - البلد الأجنبي ب1.
القنوات المستعملة	البنوك.
الآليات المستعملة	الحسابات البنكية.
مؤشرات الاشتباه	تدابير التجميد التي فرضتها سلطات البلد الأجنبي "ب1"ضد الشخص"ش1"
الوقائع	حددت آلية اليقظة للبنك تواجد الشخص " ش1 "و الذي يحتفظ لديها بحساب بنكي ضمن قوائم التجميد الخاصة بالأموال والموارد الاقتصادية المنبثقة عن سلطات البلد الاجنبي "ب1 ".
نتائج التحليل	لم تسجل الحسابات المصرفية للشخص الذاتي" ش1 "أية حركات مشبوهة.

الحالة رقم 2 : الاتجار الدولي بالمخدرات

الاشتباه	تورط أشخاص ذاتيين في الاتجار بالمخدرات.
الأطراف	أشخاص ذاتيون.
البلدان المعنية	المغرب - البلد الأجنبي ب1 .
القنوات المستعملة	البنوك.
الآليات المستعملة	سندات الصندوق لحاملها.
مؤشرات الاشتباه	اعتقال الشخص " ش1 "وكذلك أفراد عائلته من قبل سلطات البلد " ب1 " محاولة ترصيد الحسابات المصرفية لجميع أفراد العائلة بالمغرب بعد اعتقال الشخص المذكور آنفًا. استثمار الأموال في سندات الصندوق لحاملها.
الوقائع	ألقي القبض على الشخص " ش1 "و أفراد أسرته من قبل سلطات البلد " ب1 " "لتورطهم في عملية فاشلة لتهريب المخدرات.
نتائج التحليل	يحتفظ أفراد الأسرة بحسابات بنكية بالمغرب و التي تسجل معاملات بمبالغ كبيرة ، يستثمر أغلبها على شكل منتجات الادخار. بعد القبض على أفراد أسرتها ، حاولت " ش4 "(ابنة الشخص " ش1 ") ترصيد حسابات أفراد أسرتها باستخدام وكالات ممنوحة لها. حاولت " ش4 "توظيف الأموال في شهادات صندوق لحاملها ، تدخلت وحدة معالجة المعلومات المالية لتجميد تنفيذ المعاملات باستخدام المادة 17 من القانون 05 - 43، وإرسال الملف إلى النيابة العامة.

الحالة رقم 3: محاولة تفادي إجراء الحجز على الأموال أو تجميد الممتلكات المحتمل

الاشتباه	محاولة حماية الأموال من حجزها أو تجميد الممتلكات المحتملة.
الأطراف	أشخاص ذاتيون.
البلدان المعنية	المغرب.
القنوات المستعملة	شركات التأمين.
الآليات المستعملة	عقد التأمين.
مؤشرات الاشتباه	طلب الإلغاء الكامل لعقد تأمين مع تحمل غرامات إعادة الشراء، ورسوم التسيير، وكذلك الضريبة على الدخل.
الوقائع	قام الشخص" ش1 "بدفع 10.000.000 درهم للاكتتاب في عقد تأمين يكون المستفيد منه هو الشخص" ش2 "بعد ستة أشهر من الاكتتاب، طلب الشخص "ش1 "إعادة الشراء الإجمالي مع تحمل غرامة إعادة الشراء، ورسوم التسيير، وكذلك الضريبة على الدخل.
نتائج التحليل	الأموال المستخدمة للاكتتاب في التأمين على الحياة تأتي من حساب الشخص "ش3"الذي أراد تجنب الحجز على حساباته (إشعار لغير الحائز) بعد التدقيق الضريبي، ووضع الأموال في حساب الشخص " ش1 ".

الحالة رقم 4: تزوير وسائل الأداء

الاشتباه	استخدام شيكات مزورة مسحوبة على شركات بيع السيارات.
الأطراف	أشخاص ذاتيون. أشخاص اعتباريون .
البلدان المعنية	المغرب.
القنوات المستعملة	البنوك.
مؤشرات الاشتباه	عرف الحساب البنكي للشخص الذاتي "ش1" حركات لا تتلاءم مع الدخل المصرح به. شكوى مقدمة من قبل شركة لبيع السيارات.
الوقائع	الشخص "ش1" لديه حساب بنكي "ح1" والذي صرح أنه يزاول نشاطا اقتصاديا يدر عليه دخلا شهريا منخفضا. الشخص "ش2" يملك و يسير الشركة "م1" التي تعمل في قطاع البناء ؛ قام الشخص "ش2" بتحصيل شيك مزور تم دفعه بحساب الشركة "م1"ومسحوب على شركة تنشط في بيع السيارات؛ قام الشخص "ش1" بتحصيل شيك بقيمة كبيرة مسحوب على الشركة "م1" .
نتائج التحليل	أظهر التحليل أن الشخص "ش2" قد اختلس الأموال عن طريق استهداف وكلاء السيارات من خلال إنشاء شركات وهمية ومن خلال تزوير مستندات بنكية . قام الشخص "ش1" بتنفيذ العديد من عمليات تحويل الأموال لفائدة عدة أشخاص دون وجود أي نشاط اقتصادي أو معرفة الغرض من التحويل، مما يعكس الرغبة في إخفاء مصدر الأموال وجعل إمكانية تتبعها صعبة.

الحالة رقم 5: التدليس أو الاختلاس/ الاحتيال

الاشتباه	تقديم وثيقة مزورة من أجل تلقي حوالة دولية ذات مبلغ كبير.
الأطراف	أشخاص ذاتيون. أشخاص اعتباريون.
البلدان المعنية	المغرب.
القنوات المستعملة	البنوك.
الآليات المستعملة	حوالات بنكية دولية.
مؤشرات الاشتباه	عمليات غير اعتيادية أو معقدة بدون مبرر. أموال مجهولة المصدر. تزوير. قطاع النشاط عالي المخاطر (الاحتفاظ وحفاظ الأعمال الفنية المعاصرة) الشكل القانوني عالي المخاطر (مؤسسة). تحويل الأموال عن طريق توسيط لحساب بنكي بالمغرب دون وجود لمبرر اقتصادي.
الوقائع	تقدم الشخصان "ش1" (أجنبي) و"ش2" (مغربي) و هما مسيران لمؤسسة أجنبية حديثة الإنشاء إلى 4 وكالات بنكية من أجل استقدام مبالغ كبيرة من الخارج ما يزال أصلها مجهولاً. الوثائق المقدمة تبدو مزيفة و تبقى التفسيرات المقدمة غير مقنعة.
نتائج التحليل	الموقع الإلكتروني للمؤسسة يشبه موقع للهواة بدون محتوى. الحسابات البنكية للمؤسسة لا تعكس أي نشاط حقيقي بالمغرب. تمت المصادقة على النظام الأساسي من طرف السلطات المختصة لأربعة بلدان مختلفة يحمل عدة أختام معتمدة من قبل إدارات مختلفة. المشروعان اللذان أعلنهما ' ش1" و"ش2" لا يكفيان لتبرير المبلغ المعلن عنه.

الحالة رقم 6 : الجرائم المعلوماتية و الاحتيال الدولي

الاشتباه	غسل الأموال المتعلقة بقضية الجريمة الإلكترونية والاحتيال الدولي.
الأطراف	أشخاص ذاتيون. أشخاص اعتباريون.
البلدان المعنية	المغرب. 4 دول أجنبية.
القنوات المستعملة	البنوك.
الآليات المستعملة	حوالات بنكية دولية. حوالات بنكية محلية. سحوبات نقدية.
مؤشرات الاشتباه	علاقة غير واضحة بين الآمر بالحوالات الواردة من البلدان الأجنبية والشركة المستفيدة بالمغرب. النشاط الاقتصادي للشركة و الغرض من الحوالات الواردة من الخارج غير واضحين. الحوالات الواردة إلى المغرب تليها حوالات صادرة إلى بلدان أخرى.
الوقائع	تلقى الحساب"ح1" المفتوح في المغرب باسم الشركة "م1" ، المسيرة من طرف الأشخاص"ش1","ش2" و"ش3" حوالات كبيرة صادرة من حسابين باسم الشركة " م 2 "الموجودة في بلد " ب1 ". تم تحويل جزء من الأموال المتحصلة إلى حسابات خارجية. احتمال تورط"ش1" و "ش2"بالإضافة الى أشخاص ذاتيين واعتباريين آخرين في قضية احتيال دولي.
نتائج التحليل	لا يعكس تحليل الحساب البنكي "ح1" المفتوح بالمغرب باسم الشركة "م1"و الكائن مقرها بالبلد "ب2" أي نشاط اقتصادي حقيقي بالمغرب. قام الشخص " ش1 "الحامل لجنسية البلد "ب3" و هو الشريك الوحيد بالشركة "م 2"الموجود مقرها بالبلد "ب1" بإصدار عدة حوالات لفائدة الحساب البنكي"ح1" بطريقة جزئية لتجنب اكتشاف العمليات المشبوهة. تبعا للشكوى و لأمر التجميد الصادر عن محكمة البلد "ب4 "فإن كل من"ش1 " و "م 1" متورطان في شبكة متطورة لغسل الأموال المتحصلة من اختراق النظام المعلوماتي لشركة مقرها بالبلد "ب4"و إصدار أوامر دفع احتيالية مكنت من تحويل ملايين الدولارات إلى أكثر من 20 ولاية قضائية في العالم. تم سحب جزءا من الأموال المحولة إلى الحساب "ح "1 نقدا من طرف "ش1 "وتم تحويل الجزء الآخر إلى الخارج (بخلاف البلدان"ب4 "و"ب5") دون مبرر اقتصادي. كما تم استخدام المبلغ المتبقي بشكل رئيسي في عمليات الشراء بواسطة البطاقات بالخارج وكتحويل بنكي لصالح حساب "ح2 "الخاص ب "ش "1". سجل الحساب "ح2 "سحوبات نقدية مهمة من طرف الشخص "ش "1" و حوالة لفائدة الحساب "ح3" الخاص بشركة "م3 "تم انشاؤها حديثا من طرف "ش "1" قبل أن يتم سحب جزء كبير منه نقدًا.

الحالة رقم 7: تحويلات مالية دولية مهمة ذات مصدر و وجهة مشكوك فيها

الاشتباه	استخدام مشكوك فيه للحسابات البنكية بالمغرب من قبل مواطن أجنبي.
الأطراف	أشخاص ذاتيون. أشخاص اعتباريون.
البلدان المعنية	المغرب. دول أجنبية.
القنوات المستعملة	البنوك .
الآليات المستعملة	حوالات بنكية دولية. حوالات بنكية محلية.
مؤشرات الاشتباه	استخدام للملاذات الضريبية و أسماء وهمية. عدم وجود غرض اقتصادي في تنفيذ العمليات من المغرب. وجهة الأموال غير طبيعية. مزاولة لأنشطة حساسة (استخراج المناجم، العقارات، بناء البواخر الفاخرة).
الوقائع	الشخص "ش1"، رجل أعمال أجنبي ، من بلد "ب5"، لديه 3 حسابات بنكية في المغرب "ح1"، "ح2 "و "ح3" الشخص "ش2"مغربي صاحب شركة تنشط في مجال العقارات، ولديه حساب بنكي "ح4"، بالإضافة إلى وكالة على الحسابات "ح1"و "ح2"و "ح3"مع عدم وجود صلة واضحة تربط "ش1"و "ش2". تلقى الحسابان "ح1"و "ح2"حوالات بمبالغ كبيرة من بلدان معروفة كملاذات ضريبية، في حين تمت تغذية الحساب "ح3"بحوالات صادرة من الحسابين "ح1"و "ح 2"و من الحساب "ح4"المفتوح باسم "ش2".
نتائج التحليل	تم التوصل بمعلومات سلبية تخص"ش1"حول تورطه في العديد من القضايا المتعلقة بغسل الأموال (الأسلحة والمخدرات والفساد ، الخ ...). تلقى الحسابان "ح1"و"ح2"حوالات بمبالغ كبيرة من حسابات مفتوحة في ملاذات ضريبية باسم الشركتين "م1"و "م2"المسيرتين من طرف "ش1" تم تغذية الحساب "ح3"بحوالات صادرة من الحسابات"ح1"، "ح2"و"ح4". تم تحويل جزء كبير من الأموال الواردة إلى حسابات أجنبية متواجدة في أربعة بلدان ("ب1"،"ب2"،"ب3"و"ب4") ليس لدى "ش1"أي نشاط معروف في المغرب لتبرير معاملاتها. تلقى الحساب "ح4"حوالات من حساب مشترك بين "ش1"وشخص آخر "ش3"، تم فتحه في ملاذ ضريبي ، مشيرًا إلى أن الغرض من هذه الأموال هو الاستثمار في المشاريع العقارية في المغرب. من المحتمل أن يكون "ش2"وكيل ل "ش1"في صفقة عقارية بالمغرب ومع ذلك، فإن تحليل حساباتهم لا يُظهر أي استثمار أو استخدام للأموال الواردة في هذا الاتجاه. استخدم "ش1"حساباته في المغرب وسمعة "ش2"في القطاع العقاري لغسل الأموال المكتسبة بشكل غير قانوني.

الحالة رقم 8: التلاعب بالأموال الكبيرة المتعلقة بالبغاء و الخدمات الجنسية	
الاشتباه	استلام رواتب من مواقع تقديم الخدمات الجنسية وتوزيعها عن طريق شركات تحويل الأموال.
الأطراف	أشخاص ذاتيون. أشخاص اعتباريون.
البلدان المعنية	المغرب. دول أجنبية.
القنوات المستعملة	البنوك.
الآليات المستعملة	حوالات بنكية دولية. تحويل الأموال. PayPal.
مؤشرات الاشتباه	مصادر مشبوهة للأموال. زيادة غير عادية في الثروة. صعوبة التعرف على الغرض الاقتصادي من تحويل الأموال. عدد وحجم كبير للمعاملات على حسابات شخص صغير السن. عدم وجود معلومات عن طبيعة الخدمات المقدمة مقابل الدفوعات.
الوقائع	"ش1"طالبة شابة، وهي الشريكة الوحيدة بالشركة "م1"ونشاطها المعلن هو "تقديم الخدمات، تطبيقات الهاتف، المواقع الإلكترونية ، الاستيراد / التصدير ، التجارة العامة". استلمت "ش1"على حسابها "ح1"حوالات دولية بمبالغ كبيرة للغاية صادرة عن أطراف مختلفة. هاته الحوالات كانت متبوعة بعمليات سحب نقدي يقوم بها "ش1".
نتائج التحليل	"ش1"نشيطة في المواقع وتطبيقات التعارف والمواعدة للبالغين عبر الإنترنت ، وتقدم خدماتها مقابل دفع رسوم من المشتركين في هاته التطبيقات التي تروج للبغاء و الفساد. يتم تغذية الحساب "ح1"بشكل حصري تقريبًا عن طريق حوالات دولية بمبالغ كبيرة جدًا صادرة عن أشخاص غير اعتياديين (PayPal وتطبيقات المواعدة للبالغين عبر الإنترنت). يتم تشغيل الحسابين "ح2"و "ح3"بواسطة إيداعات نقدية وسحوبات غير معروف أصلها ووجهتها. يتم تغذية الحساب"ح4"بشكل أساسي عن طريق الدفوعات النقدية ، وقد تم استخدام جزء من المبالغ المودعة لإصدار أوامر الدفع لفائدة العديد من الأشخاص من فئة عمرية جد شابة والذين لا يتضح وجود صلة بينهم وبين "ش1"و تم سحب الباقي نقدًا. لا تعكس الحسابات البنكية "ح5"و "ح6"أي نشاط حقيقي وتعمل بنفس طريقة "ح 1". أصدر "ش1"تحويلات مالية كبيرة الحجم و العدد لفائدة عدة أشخاص الذين يمكن أن يكونوا جزءًا من شبكة كبيرة للدعارة في المغرب.

وحدة معالجة المعلومات المالية
طبعة 2019

رقم الإيداع القانوني : 2017PE0001
ISSN : 2550-3839